آليات الموائمة بين الأمن القومي وحق الصحفي في الحصول على المعلومات في ظل الثورة المعلوماتية

"دراسة ميدانية على عينة من الصحفيين وأساتذة الإعلام"

د/ حسين حسنى عطية
مدرس الصحافة بالمعهد العالي للإعلام وفنون الاتصال

ملخص البحث
الهدف الرئيسي للبحث الحالي هو الوصول إلى طريقة، يمكن من خلالها تحقيق الموائمة بين حق الصحفيين في الحصول على المعلومات والحفاظ على الأمن القومي في ظل الثورة المعلوماتية. إضافة إلى التعرف على طبيعة المعلومات التي تتعلق بالأمن القومي من وجهة نظر الصحفيين وأساتذة الإعلام.
ولتحقيق أهداف البحث، اعتمد الباحث على منهج المسح الإعلامي بشقيه الوصفي والتحليلي، إضافة إلى منهج العلاقات المتبادلة. بينما تمثلت آداة جمع البيانات في صحيفة الاستقصاء.
وبالتطبيق على عينة من أساتذة الإعلام والصحفيين بلغت ٩٠ مفردة، توصل البحث إلى العديد من النتائج، أبرزها:
أن خصوصية الظروف التي تمر بها البلاد جاءت على رأس الاعتبارات التي يجب أن تراعيها التشريعات الإعلامية المصرية فيما يتعلق بالموائمة بين حق الصحفي في الحصول على المعلومات ومقتضيات الأمن القومي، وفي الترتيب الثاني جاءت مبادئ الديمقراطية، ثم المواثيق الدولية الخاصة بحق الحصول على المعلومات، وفي الترتيب الأخير جاءت التجارب الدولية الأخرى.
وبخصوص الآليات التي يمكن من خلالها تحقيق الموائمة بين حق الصحفي في الحصول على المعلومات والأمن القومي، أظهرت النتائج أن على رأس هذه الآليات جاء عدم التهوين أو التهويل من جانب الصحفي في صياغة المعلومات، وفي الترتيب الثاني جاء عدم إفشاء الصحفيين لأسرار الدولة، بينما جاءت آليات:(عقد ورش عمل لتوعية الصحفيين بقضايا الأمن القومي، وقيام المؤسسات الإعلامية بتضمين الحرص على مقتضيات الأمن القومي في سياستها التحريرية، ومتابعة السلطة التنفيذية للشائعات المهددة للأمن القومي والرد عليها في الترتيب الرابع، يلي ذلك آلية قيام الدولة بشرح سياساتها المختلفة لتعزيز الثقة بين الشعب والحكومة، ثم حرص الصحفي على الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية، يلي ذلك آلية التوازن التشريعي بين مسئوليات الصحافة وحريتها، ثم مراعاة خصوصية الظروف التي تمر بها الدولة عند وضع التشريعات الإعلامية اللازمة، بينما جاءت آليتا تحديث التشريعات بما يتناسب مع طبيعة المرحلة التي تمر بها البلاد، وتحديد آليات لمحاسبة الصحفيين عند الإخلال بالمعايير المهنية المتعلقة بالأمن القومي، ثم آلية تحديد الحالات التي يحظر فيها حصول الصحفي على المعلومات أو نشرها بشكل دقيق، ثم جاء بعد ذلك آليتا عدم توسع السلطة التنفيذية في حجب المعلومات بذريعة تهديد الأمن القومي إلا إذا كان سبب المنع قانونيا والحرص على التجاوب مع الصحفيين، عدم استخدام صيغ فضفاضة في تعريف الأمن القومي، ثم مراعاة التجارب الدولية الأخرى عند صياغة المواثيق الإعلامية الخاصة بحق الحصول على المعلومات.
كلمات مفتاحية: (حق الحصول على المعلومات- الأمن القومي- ثورة المعلومات)

Mechanisms of reconciliation between national security and the right of the journalist to obtain information in light of the information revolution "A field study on a sample of journalists and media professors"

Research Summary

The main objective of the current research is to find a way, through which the right of journalists to obtain information can be reconciled with the preservation of national security in light of the information revolution. In addition to identifying the nature of information related to national security from the point of view of journalists and media professors.

To achieve the objectives of the research, the researcher relied on the media survey method, both descriptive and analytical, in addition to the interrelationship approach. While the data collection tool was the survey sheet.

By applying to a sample of 90 media professors and journalists, the research reached many results, the most prominent of which are:

The specificity of the circumstances the country is going through came at the top of the considerations that Egyptian media legislation must take into account with regard to the harmonization between the journalist's right to obtain information and the requirements of national security, and in the second order came the principles of democracy, then the international conventions on the right to obtain information, and in the order The latter came other international experiences.

Regarding the mechanisms through which it is possible to achieve harmonization between the journalist's right to obtain information and national security, the results showed that at the top of these mechanisms was the lack of underestimation or intimidation on the part of the journalist in formulating the information. In the second place, journalists did not divulge state secrets, while mechanisms came: (holding workshops to educate journalists about national security issues, and media institutions including concern for national security requirements in their editorial policy, and the executive authority following up on rumors threatening national security and responding to them in the fourth order, This is followed by the mechanism for the state to explain its various policies to enhance trust between the people and the government, then the journalist's keenness to obtain information from its official sources, followed by the legislative balance mechanism between the responsibilities and freedom of the press, and then taking into account the specificity of the circumstances the state is going through when developing the necessary media legislation, While the two mechanisms came to update the legislation in proportion to the nature of the stage the country is going through, and to define mechanisms to hold journalists accountable when breaching professional standards related to national security, and then the mechanism for determining cases in which the journalist is prohibited from obtaining information or publishing it accurately, Then came the two mechanisms that the executive authority does not expand in withholding information under the pretext of threatening national security unless the reason for the ban is legal and keen to respond to journalists, not using loose formulas in defining national security, and then taking into account other international experiences when drafting media charters on the right to obtain access to information. the information.

Keywords: (the right to information - national security - information revolution)

مقدمة :

لم يعد خافيا ما أحدثته ثورة تكنولوجيا المعلومات من تطورات غير مسبوقة، كان من أهم تجلياتها إذابة الحدود الفاصلة بين الفضاءات الدولية، وظهور ساحات جديدة لممارسة حريات التعبير، وذلك بفعل ما أفرزته تلك الثورة المعلوماتية من أشكال جديدة في التواصل، بدء من شبكات التواصل الاجتماعي ومرورا بالمدونات ومواقع مشاركة الصور والفيديوهات ومجموعات الحوار، والتي غدت ساحات رحبة للبوح وحرية الرأي والتعبير، منهية بذلك عقودا من احتكار فئة قليلة لصفة صحفي، فأصبح بإمكان كل فرد أن يكون صحفيا؛ فظهر ما يعرف بصحافة المواطن.

غير أن الكثيرين اتخذوا من هذه الوسائل مطية لارتكاب أفعال تضر بالأمن القومي للدول، تحت ذريعة حرية التعبير؛ وذلك من خلال الاستخدام غير المشروع لهذه الوسائل، بجهل أو بعلم، لزعزعة استقرار الدول وتهديد أمنها الوطني وسيادتها، والحجة في ذلك أن الحق في الحصول على المعلومات ونشرها، هو حق مكرس في القانون الدولي والاتفاقيات الإقليمية لحقوق الإنسان والدساتير الوطنية في جميع أنحاء العالم.

في المقابل هناك ثمة أصوات ترى أن هذا الحق ليس حقاً عالمياً خالصا، وإنما يجب تكييفه مع الظروف الوطنية، وأن القانون الدولي ذاته يفرض قيودا على هذا الحق، استناداً إلى التهديدات يواجهها الأمن القومي. وهنا تكمن المشكلة، فكثيرا ما ينظر إلى مسألَتي الأمن القومي و حق الحصول على المعلومات على أنهما يتنافران في اتجاهات متعاكسة.

وفي ظل دفع البعض في اتجاه التعجيل بصدور قانون حرية تداول المعلومات، في مقابل التخوفات المشروعة من المساس بالأمن القومي في ظل الثورة التكنولوجية التي تزداد وتيرتها بشكل متواصل، والتحذيرات من آثارها الجانبية بشكل مستمر، تبرز الحاجة لإيجاد صيغة تحقق نوعا من التوازن بين حق الصحفي في الحصول على المعلومات، وحق الدولة في حماية أمنها القومي وسيادتها.

مشكلة الدراسة:

في ظل النقاش الدائر في الساحة الإعلامية المصرية بشأن تأثيرات ثورة المعلومات على الأمن القومي، طُرحت من جديد إشكالية الموائمة بين حق الصحفي في الحصول على المعلومات والحفاظ على الأمن القومي، لا سيما في ظل التطورات المتسارعة التي تشهدها تكنولوجيا المعلومات وما أتاحته من سيولة المعلومات ليس على المستوى المصري فقط بل على

المستوى الدولي، وذلك من منطلق أن حق الحصول على المعلومات من أبرز الحقوق الأساسية التي يدور حولها نقاش كبير وواسع على الساحة الدولية مؤخرا، لا سيما الدول التي تخطو خطوات على طريق الديمقراطية والرخاء، لضمان حياة أفضل أفضل لشعوبها ومواطنيها، ومن هذه الدول مصر، التي شهدت تطورا ملموسا على مسارات متعددة، سياسيا، واقتصاديا، واجتماعيا.

وليس هناك من شك في أن الحق في الحصول على المعلومات بات من أبرز وأهم الحقوق في العصر الحديث، لاتصاله بالعديد من الحقوق والحريات الأخرى، ويعد خطوة مهمة نحو إدارة أكثر انفتاحا وأداة لتقييم أداء الحكومة،بما يتيحه للمتعاملين مع أجهزة الدولة المختلفة من أفراد وإعلاميين ومجتمع مدني رقابة أدائها ومساءلتها حال وجود مخالفات نتيجة فساد أو سوء إدارة، كما يعد أهم ركائز التنمية الاقتصادية. فحرية الإعلام وتداول المعلومات بحسب الخبراء أفضل السبل لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي المصري وتشكيل الوعي الجمعي، وصد الهجمات والحملات التي تقودها المنصات الإعلامية المعادية بالتشكيك والأكاذيب والشائعات.

لكن فريقا آخر يرى ضرورة العمل على وضع استراتيجية إعلامية متكاملة، قوامها مراعاة القواعد المهنية والوطنية في إطار الدستور والقانون، بهدف تمكين الإعلام من أداء دوره في نشر المعرفة وتشكيل الوعي وحق الرأي العام في الحصول على المعلومات، ولكن بما لا يضر بالأمن القومي، الذي يعد حقا أصيلا هو الآخر ومطلبا لا يختلف إثنان في ضرورة تدعيمه والمحافظة عليه، لضمان بقاء الدول، وسط ما يحيط بها من تحديات.

لكل ما سبق يتضح أن هناك إشكالية أساسية تتعلق بكيفية الموائمة بين حق الصحفي في الحصول على المعلومات مع مراعاة مقتضيات الأمن القومي في ظل ثورة المعلومات، وقد وصل الأمر لحد مطالبة البعض بضرورة العمل على سرعة إصدار قانون حرية تداول المعلومات، ليتيح الفرصة كاملة للأفراد وغيرهم للحصول على البيانات والمعلومات الصحيحة، لإعادة تنظيم المشهد الإعلامى من جديد، مع العمل على تنقية القوانين القائمة من جميع المعوقات التى تحول دون تدفق المعلومات بطريقة صحيحة.

أهمية الدراسة

الأهمية المجتمعية:

تنبع الأهمية المجتمعية للدراسة من أهمية وسائل الإعلام ومن ضمنها الصحافة في التصدي للمخاطر التي تستهدف الأمن القومي، الذي يعد ركيزة أساسية لحماية واستقرار العمل الوطني والقومي في المجالات كافة، في وقت بات فيه الإعلام ركيزة أساسية من ركائز الأمن القومي المصري بأبعاده المختلفة للأسباب التالية:

- أهمية وسائل الإعلام ومن ضمنها الصحافة في التصدي للمخاطر التي تستهدف الأمن القومي، الذي يعد ركيزة أساسية لحماية واستقرار العمل الوطني والقومي في المجالات كافة، في وقت بات فيه الإعلام ركيزة أساسية من ركائز الأمن القومي المصري بأبعاده المختلفة.
- يعد الأمن القومي المصري والمخاطر والتحديات غير المسبوقة التي يواجهها داخليا وخارجيا حديث الساعة.
- محاولات بعض الأطراف الداخلية والخارجية تصدير صورة مغلوطة عن مصر فيما يتعلق بالحريات الصحافية، بتقديم صورة ناقصة تتجاهل البعد الخاص بالأمن القومي للدول.
- تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تركز على كيفية الموائمة بين حق الحصول على المعلومات، لا سيما بعد صدور القانون الجديد لتنظيم الصحافة والإعلام، والذي طبق حديثًا، فكان لابد من معرفة وجهات نظر الصحفيين تجاه هذا القانون.

الأهمية البحثية:

- ندرة الدراسات الإعلامية بشأن القانون الجديد لتنظيم الصحافة الصادر عام ٢٠١٨، ولا سيما تلك الخاصة بحق الحصول على المعلومات في هذا القانون.
- تعد هذه الدراسة جزء من اتجاه بحثي واسع يسعى للكشف عن تأثير ثورة المعلومات في الأمن القومي من جهة وحق الحصول على المعلومات من جهة أخرى.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي، وهو كيفية الموائمة بين حق الصحفيين في الحصول على المعلومات والحفاظ على الأمن القومي في ظل الثورة المعلوماتية، وذلك من خلال عدد من الأهداف الفرعية كالتالي:

١- التعرف على رؤية أساتذة الإعلام في درجة تهديد ثورة المعلومات للأمن القومي وطبيعة هذه المهددات.

٢- رصد وتحليل وتفسير اتجاهات عينة الدراسة نحو مسئولية الصحفيين وسلطات الدولة في الموائمة بين حق الحصول على المعلومات والمحافظة على الأمن القومي.
٣- الوقوف على آراء عينة الدراسة في القوانين التي تمنع حق الصحفي في المعلومات التي تتعلق بالأمن القومي.
٤- رصد وتحليل وتفسير رؤية أساتذة الإعلام والصحفيين لضرورة إقناع الجمهور بأهمية الموائمة بين حق الحصول على المعلومات والأمن القومي.
٥- التعرف على طبيعة المعلومات التي تتعلق بالأمن القومي من وجهة نظر عينة الدراسة.
٦- رصد مقترحات عينة الدراسة لتدعيم حس الأمن القومي لدي الصحفيين.
٧- التعرف على مدى موائمة التشريعات الإعلامية الجديدة في مصر بين مقتضيات الأمن القومي وحق الحصول على المعلومات ومدى مراعاتها للمواثيق الدولية.
٨- رصد وتحليل وتفسير الاعتبارات الواجب مراعاتها في التشريعات الإعلامية للموائمة بين مقتضيات الأمن القومي وحق الحصول على المعلومات.
٩- التعرف على مدى دراية عينة الدراسة بالتشريعات الإعلامية المصرية الجديدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
١٠- التعرف على أسباب عدم التزام بعض الصحفيين باعتبارات الأمن القومي خلال الممارسة المهنية.
١١- التعرف على مدى موائمة الصحف المصرية (قومية- حزبية – خاصة) بين الأمن القومي وحق الحصول على المعلومات من وجهة نظر عينة الدراسة.
١٢- التعرف على درجة مراعاة الوسائل الصحفية المختلفة (ورقية- إلكترونية- صفحات الصحف على مواقع التواصل الاجتماعي- صحافة الموبايل) لاعتبارات الأمن القومي.

فروض الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لاختبار عدد من الفروض والعلاقات الإحصائية، التي ترتبط بأهدافها ومشكلتها البحثية، وقد تمثلت هذه الفروض فيما يلي:

الفروض الأول: توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين نمط ملكية الصحيفة أو الجامعة التي يعمل بها المبحوثون وبين:

١- رؤيتهم لدرجة تهديد ثورة المعلومات للأمن القومي وطبيعة هذه المهددات.

٢- رؤيتهم لدرجة مسئولية الصحفيين وسلطات الدولة في الموائمة بين حق الصحفي في المعلومات والمحافظة على الأمن القومي.
٣- اتجاهاتهم نحو طبيعة المعلومات التي تتعلق بالأمن القومي
٤- رؤيتهم لمدى موائمة التشريعات الإعلامية الجديدة في مصر بين مقتضيات الأمن القومي وحق الحصول على المعلومات.

الفرض الثاني: توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين المستوى التعليمي للمبحوثين وبين:

١- رؤيتهم لدرجة تهديد ثورة المعلومات للأمن القومي وطبيعة هذه المهددات.
٢- رؤيتهم لدرجة مسئولية الصحفيين وسلطات الدولة في الموائمة بين حق الصحفي في المعلومات والمحافظة على الأمن القومي.
٣- اتجاهاتهم نحو طبيعة المعلومات التي تتعلق بالأمن القومي
٤- رؤيتهم لمدى موائمة التشريعات الإعلامية الجديدة في مصر بين مقتضيات الأمن القومي وحق الحصول على المعلومات.

الفروض الثالث: توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين درجة معرفة المبحوثين بالتشريعات الإعلامية وبين:

١- رؤيتهم لدرجة تهديد ثورة المعلومات للأمن القومي وطبيعة هذه المهددات.
٢- رؤيتهم لدرجة مسئولية الصحفيين وسلطات الدولة في الموائمة بين حق الصحفي في المعلومات والمحافظة على الأمن القومي.
٣- اتجاهاتهم نحو طبيعة المعلومات التي تتعلق بالأمن القومي
٤- رؤيتهم لمدى موائمة التشريعات الإعلامية الجديدة في مصر بين مقتضيات الأمن القومي وحق الحصول على المعلومات.

الدراسات السابقة:

قام الباحث بمسح التراث العلمي السابق في مجالات حق الصحفي في الحصول على المعلومات، وكذلك العلاقة بين الأمن القومي وهذا الحق، إلى جانب التأثيرات التي أحدثتها الثورة المعلوماتية في الأمن القومي، إضافة إلى الضوابط المهنية والأخلاقية للصحافة. وتم تصنيف هذه الدراسات في أربعة محاور أساسية، على النحو التالي:

المحور الأول: دراسات استهدفت تسليط الضوء على العلاقة بين الصحافة والأمن القومي .

المحور الثاني: دراسات تناولت حق الحصول على المعلومات.

المحور الثالث: دراسات تناولت تأثيرات ثورة المعلومات في الصحافة.

المحور الأول: دراسات استهدفت تسليط الضوء على العلاقة بين الصحافة والأمن القومي .

وقد اشتمل هذا المحور على ١٥ دراسة، امتدت خلال الفترة من عام ٢٠٠٧حتى ٢٠٢٠. (*)

(*) ١- سارة سعيد عبد الجواد (٢٠٢٠) الإعلام المصري ودوره في تشكيل معارف طلاب الجامعات نحو قضايا مكافحة الإرهاب وتأثيرها على الأمن القومي، في: *مجلة البحوث الإعلامية*، كلية الإعلام ،جامعة الأزهر، العدد ٢٤، الجزء السادس، ص ص ٤٢٥١- ٤٢٩٨

٢- صلاح الدين بوجلال (٢٠٢٠) مقاربة المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان في التوفيق بين حرية وسائل الإعلام في التعبير وممارسة الدول حقها في حماية الأمن القومي من مخاطر الإرهاب، في: مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف٢، الجزائر، مجلد ١٧، العدد ٢، ص ص ١٢٥- ١٣٩.

3- Gintaras Sumskas(2018) Impact of the Mass Media on the Assessment of Military Threats on National Security, *Sciendo Lithuanian Annual Strategic Review*, Military Academy of Lithuania, Volume 16,pp 425-454.

٤- إبراهيم منصور عبد اللطيف (٢٠١٨)، أنماط الإطلاع على الصحف المصرية وأثرها على تشكيل الوعى الإجتماعي بقضايا الأمن القومي، *رسالة دكتوراه*، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، قسم الاجتماع، شعبة الاتصال والإعلام.

٥-غادة أشرف السيد عوض الله(٢٠١٨)، العوامل المؤثرة علي الأمن الإعلامي المصري ودورها في تحقيق التوازن بين حق المواطن في المعرفة والأمن القومي، *رسالة دكتوراه*، كلية الآداب، قسم الإعلام، جامعة سوهاج.

6- Osakue Stevenson Omoera and Others (2017),The Mass Media's Bearing on the Resolution of Post-Independence Security Issues, *in: Nigeria, Brazilian Journal of African Studies*, Vol 2, No 3, pp 74-92.

7- Senaratne B (2017), National Security of Sri Lanka: Importance of Mass Media and Communication, *in: International Journal of Multidisciplinary Studies*, Vol 4, Issue2, pp 74-92.

8- Gunther P. Kiefer (2016), The Media and the Impact on National Security Policies, Master Thesis, MALMO UNIVERSITY, School of the Arts and Communication. Web site: https://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:1483299/FULLTEXT01.pdf

٩- جهاد مصطفى كرم (٢٠١٦)، تقويم مقررات قسم الإعلام التربوي بكلية التربية النوعية في ضوء تناول الصحافة الإلكترونية لتحديات الأمن القومي جامعة كفر الشيخ جمهورية مصر العربية، *رسالة ماجستير*، جامعة كفر الشيخ، كلية التربية النوعية .

١٠- محمد الحافظ (٢٠١٥)، الصحافة الإلكترونية ودورها في تعزيز الأمن القومي السوداني، *رسالة ماجستير*، كلية الإعلام، جامعة الرباط الوطني، منشور في الموقع التالي:
http://repository.ribat.edu.sd/public/uploads/upload/repository/%20%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84_4311995240.pdf

11- Ahmad Muhammad Auwal (2015), News Media and Security in Nigeria: A Theoretical Analysis, *in: Global Advanced Research Journal of Educational Research and Review*, Vol. 4(8) pp. 146-153. Web site: http://garj.org/search?q=Auwal

12- Godwin B. Okon (22013), NATIONAL SECURITY AND JOURNALISM PRACTICE-EMERGING CONSIDERATIONS FOR NIGERIAN JOURNALISTS, *Global Journal of Arts Humanities and Social Sciences*, Vol.1, No.4, pp.1-5. Web site: http://www.eajournals.org/wp-content/uploads/National-Security-and-Journalism-Practice-Emerging-Considerations-for-Nigerian-Journalists.pdf

- التعـرف علـى دور الإعلام المصري في تشـكيل معـارف طلاب الجامعات نحـو قضايا مكافحـة الإرهاب وتأثيرها في الأمن القومـي، ومـدى إدراك طلاب الجامعات لهذه المخاطر التي تهدد الأمن القومي، وتأثيرات اعتماده على هذه الوسائل كمصدر كمصدر للأخبار المتعلقة بقضايا الإرهاب وتأثيرهـا على الأمن القومي المصري (سارة سعيد، ٢٠٢٠).
- استجلاء المقاربة التي تبنتها المحكمة الأوربية في رسم الحدود الفاصلة بين حرية وسائل الإعلام في التعبير وممارسة الدول حقها في حماية الأمن القومي من مخاطر الإرهاب وما يفرزه من انعكاسات على الأمن القومي (صلاح الدين بوجلال، ٢٠٢٠).
- تحليل تأثير وسائل الإعلام على مفـاهيم التهديدات العسكرية على الأمن القومي (Gintaras Sumskas, 2018).
- أنماط الإطلاع على الصحف المصرية وأثرها على تشكيل الوعى الإجتماعي بقضايا الأمن القومي(إبراهيم منصور عبد اللطيف، ٢٠١٨).
- العـوامل المؤثرة علي الأمن الإعلامي المصـري ودورها في تحقيق التوازن بين حق المواطن في المعـرفة والأمن القومي (٢٠١٨) .
- تقييم أدوار وسائل الإعلام في تخفيف أو حل التحديات الأمنية للتمردات التي تواجه الـبلاد في فتـرة ما بعـد الاستقلال وتأثيرها في الأمن القومي، وتحديد العلاقة بين وسائل الإعلام والجيش والمؤسسات الأمنيـة المكلفة بمسـئولية التغلـب على التهديدات الأمنيـة التى تهـدد الأمـن القومي (Osakue stevenson Omoera-Adesina Lukuman-Roselyn Vona Doghudje, 2017).
- أهمية وسائل الإعلام والاتصـال بالنسبة للأمـن القومي لا سيما ما يتعلق منها بالضغوط الخارجية (Senaratne B, 2017).

13- Rhea Abraham (2012), Media and National Security, Center for Air Studies, New Delhi. Web site: https://www.researchgate.net/publication/334131117_Media_and_National_Security

١٤- ممدوح سليمان العامري (٢٠٠٨)، العلاقة بين الصحافة الأردنية والأمن الوطني، رسالة دكتوراه، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم الإنسانية. منشور في الموقع التالي: https://meu.edu.jo/libraryTheses/585e3337205b2_1.pdf

15- William H. Freivogel (2007) Publishing National Security Secrets The Case For "Benign Indeterminacy", *Journal Of National Security Law & Policy*, Vol. 3:95 Southern Illinois University Carbondale, Illinois, Journal Of National Security Law & Policy, Vol. 3:95, pp.95-107. Web site: https://jnslp.com/wp-content/uploads/2010/08/03-Freivogel_ver_16_9-21-09.pdf

- دور وسائل الإعلام في التأثير على تصورات الجمهور بشأن قضايا الأمن القومي (Gunther P. Kiefer, 2016)
- تحديد القضايا المتعلقة بتحديات الأمن القومي التي يجب أن تشملها مقررات الإعلام والصحافة الإلكترونية، ورصد تحليل مقررات الإعلام والصحافة الإلكترونية، والوقوف على ما تم معالجته من قضايا في هذه المقررات (جهاد مصطفى، ٢٠١٦).
- التعرف على دور الأخبار الإعلامية في التأثير على الوضع الأمني في نيجيريا (أحمد محمد عوال، ٢٠١٥).
- تحديد القضايا التي ينطوي الاشتباك معها صحفيا على تهديد الأمن القومي للدول، وحصر المعلومات التي قد يؤدي نشرها إلى الهرج والمرج داخل الدولة (Godwin B. Okon, 2013).
- الوقوف على آثار الصحافة الإلكترونية في الأمن القومي، ومدى التبصير بمهدداته، وكيف أن الصحافة الإلكترونية تصبح مصدر تهديد للأمن القومي حال عدم التزامها المهنية (محمد الحافظ، ٢٠١٥).
- التعرف على طبيعة العلاقة بين الصحافة والأمن الوطني، والحالات التي تستطيع فيها الصحافة مطالبة مؤسسات الأمن الوطني بأن تعمل في طار من الشفافية والوضوح (ممدوح سليمان، ٢٠٠٨).
- كشف الفجوة بين الصحفيين ومقتضيات والأمن القومي، خاصة بشأن المعلومات المتعلقة بنشر بأسرار الأمن القومي للدول (William H. Freivogel, 2007).
- دراسة أهمية الإعلام بالنسبة للمصالح الأمنية وتأثيرها على الأمن القومي (Rhea Abraham, 2012).

وقد انتهت هذه الدراسات إلى العديد من النتائج، أبرزها:

- أن وسائل الإعلام تلعب دورا كبيرا في التصدي للظواهر التي من شأنها التأثير في الأمن القومي، سواء كانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية، بل وتعزز الأمن القومي ، إلا أن افتقارها للكوادر الإعلامية، التي تمكنها من معالجة قضايا الإرهاب وإبراز تأثيرها في الأمن القومي، إلى جانب غياب الخبراء والمختصين الذين يمكنهم مخاطبة المجتمع الدولي بلغته والسعي إلى التأثير يحول دون القيام بهذا الدور. فالمواجهة تقتضي وجود خطط إعلامية استباقية بالتعاون مع مؤسسات الدولة لإجهاض أية محالات من شأنها المساس

بالأمن القومي، مع توعية الجمهور مبكرا بالمخاطر المحتملة على الأمن القومي ،بما يتماشى مع الاتجاهات الحديثة، ويحسن صورة الدولة في تعاملها مع تلك المخاطر (Senaratne B, 2017 – سارة عبد الجواد، ٢٠٢٠).

- من المهم النظر في كل قضية من قضايا الأمن القومي وفقا لمعطياتها وملابساتها والظروف المحيطة بها، وهامش تقدير الدولة لهذه القضية . ومراعاة التوازن بين الحق الأساسي في التعبير وبين الحق الشرعي للمجتمع الديمقراطي في حماية المجتمع من مخاطر الإرهاب والتنظيمات الإرهابية، وأنه بقدر ما يحق للصحفيين النشر، بقدر ما يجب أن يسترشد هذا الحق بالاعتبارات الأخلاقية التي تقضي الإحجام عن نشر بعض المعلومات في بعض الأحيان. (صلا الدين بوجلال ،٢٠١٩- Godwin B. Okon,2013)
- رغم الدور الذي تضطلع به الصحافة في تعزيز الأمن القومي، من خلال الموضوعية والحرية والمسؤولية الاجتماعية والمصداقية والأمانة العلمية، إلا أن الاقتناع بهذا الدور يختلف حجمه بين الأفراد وفقا للمسئولية الوظيفية التي يقوم بها كل فرد بغض النظر عن مؤهلاتهم العلمية (محمد الحافظ، ٢٠١٥).

أن الصورة التي ترسمها بعض التقارير الإخبارية للمنظمات الإرهابية، قد تؤثر سلباً على الأمن القومي في بعض الأحيان، لا سيما إذا تم تقديم هذه الجماعات للجمهور على أنها قوة لا يمكن قهرها، الأمر الذي يؤدي إلى لإثارة الذعر بين المواطنين، وجعل بعض هذه الجماعات الإرهابية أكثر عنفا، استنادا إلى ثقة مزيفة في قدرتها، ما يستوجب أن دعم وسائل الإعلام ثقة المواطنين في جيوش بلادهم وقدرتها على مواجهة الإرهاب (Osakue Stevenson Omoera, Adesina Lukuman Azeez and Roselyn Vona Doghudje, 2017)

- من الضرورة بمكان عدم وقوع وسائل الإعلام في فخ تقديم الدعاية للجماعات الإرهابية وأعمالها الإجرامية التي تهدد الأمن القومي، حتى لا تسهل مهمة الإرهابيين، في المقبل يجب أن ينصب اهتمام هذه الوسائل على نشر وتعزيز الأهداف الوطنية، لتلاشي أي تأثير تأثيرات سلبية يمكن أن تطال هذه الأهداف. كما يمكن لوسائل الإعلام أن تحرض الحكومة والشعب على المشاركة في تدعيم الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية، بما ينعكس إيجابا على فهم الجمهور للأمن الوطني وضرورة الحفاظ عليه (Rhea Abraham, 2012)

المحور الثاني: دراسات تناولت حق الحصول على المعلومات

وقد اشتمل هذا المحور على ١٢ دراسة، امتدت خلال الفترة من عام ٢٠٠٨حتى ٢٠١٨[*]، وقد سعت هذه الدراسات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- بحث الحق في الحصول على المعلومات طبقا للمادة ٤٧ من الدستور المصري واستعراض الأساس الدستوري لحرية تداول المعلومات في مصر وأهميته كحق من حقوق الإنسان فى

([*]) ١- تهاني حسن عز الدين أحمد(٢٠١٨) ، الحق في الحصول على المعلومات طبقا للمادة ٤٧ من الدستور المصري الجديد، *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، قسم القانون العام.

٢- رضوان سلامن (٢٠١٤)، حق الصحفي في الوصول إلى مصادر المعلومات والحصول عليها :بين القوانين الدولية والتشريعات الوطنية، *مجلة العلوم الإنسانية* ، العدد 37-36، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

٣- عبد الملك على محسن الخولانى ، ٢٠١٧ ، المعايير الدولية لحرية تداول المعلومات، *رسالة دكتوراه غير منشورة*، جامعة أسيوط، كلية الحقوق، قسم القانون الدولي العام.

٤- خرشي الهام (٢٠١٧)، الحق في الحصول على المعلومات البيئية: آليات التفعيل وحدود التمكين، *في: مجلة جيل حقوق الإنسان*، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، العام الرابع، العدد ١٥، ص ص ١١٧- ١٣٤. منشور في الموقع التالي:
http://jilrc.com/wp-content/uploads/2040/03/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9-%D8%AC%D9%8A%D9%84-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%AF-15.pdf

٥- عبد الله الإدريسي (٢٠١٧)، استثناءات حق الحصول على المعلومة، *في: مجلة الأبحاث والدراسات القانونية*، المركز المغربي للدراسات والاستشارات القانونية وحل المنازعات، المغرب، ص 91-64.

6- Oberiri Destiny Apuke (2017) Evaluative Study of the Freedom of Information Act on Journalism Practice in Nigeria, *in: International Journal of Academic Research in Public Policy and Governance, Vol. 4, No. 1*, pp.95-107. Web site: https://www.researchgate.net/publication/317083584_Evaluative_Study_of_the_Freedom_of_Information_Act_on_Journalism_Practice_in_Nigeria

7- Proscovia Svärd, (2017), Freedom of information laws and information access: The case of Sierra Leone, *in: Information Development*, Vol. 33(2) pp, 190–198

٨- سلامة عمر سلامة (٢٠١٦)، واقع حصول الصحفيين الفلسطينيين على المعلومات، *رسالة ماجستير*، الجامعة الإسلامية ، غزة، فلسطين.

9- A Agirre, M Ruiz, MJ Cantalapiedra (2015): News coverage of immigration detention centres: dynamics between journalists and social movements, *Revista Latina de Comunicación Social*, 70, pp. 913 - 933. Web site: http://www.revistalatinacs.org/070/paper/1078/48en.html

10- Ifeoma Dunu and Gregory Obinna Ugbo (2014),The Nigerian journalists' knowledge, perception and use of the freedom of information (FOI) law in journalism practices, *Journal of Media and Communication Studies*, Vol. 6(1), January, 2014. Web site: https://www.researchgate.net/publication/271185169_The_Nigerian_journalists_knowledge_perception_and_use_of_the_freedom_of_information_FOI_law_in_journalism_practices

١١- لانا خالد سلامة (٢٠١٣)، دور قانون ضمان حق الحصول على المعلومات" في التغطية الإعلامية في الأردن من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

١٢- سيفان باكراد ميسرود (٢٠١٠)، حق الصحفي في الحصول على المعلومات وحماية مصادره، *مجلة الرافدين للحقوق*، كلية الحقوق،جامعة الموصل، العراق، العدد ٤٣، ص ص٢٩٨-٣٤٨.

12- Freedom of Information Center of Armenia, ACCESS TO INFORMATION RIGHT OF JOURNALISTS (2008), Yerevan. Web site: http://www.foi.am/u_files/file/ACCESS%20FOR%20THE%20MEDIA%20Research%20english%202008%20 (1).pdf

المعرفة والمشاركة فى الحياة السياسية ومن ثم ممارسة الديمقراطية. واهتمت بعرض الأساس التشريعي لهذا الحق مقارنةً ببعض الدول الأخرى(تهاني حسن عز الدين أحمد، ٢٠١٨).

- إبراز مكانة حق الحصول على المعلومات في التشريع الجزائري منذ إعلان التعددية السياسية والإعلامية؟ وهل لهذا الحق ضمانات قانونية ودستورية وعملية؟(رضوان سلامن، ٢٠١٨).
- الكشف عن المعايير الدولية لحرية تداول المعلومات على الإنترنت في المؤسسات الصحفية، من خلال التعرف على صناعة المعلومات وماهيتها ومصادرها، وكذلك الفجوة الرقمية بين الدول النامية والدول المتقدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال على المستوى الدولي وفقا للمعايير الدولية والإقليمية، للتعرف على ماهية الحق في الحصول على المعلومات (عبد الملك علي محسن الخولاني، ٢٠١٧)
- التعرف على آليات تفعيل وحدود تمكين الحق في الحصول على المعلومات البيئية (خرشي الهام، ٢٠١٧).
- تسليط الضوء على الاستثناءات الخاصة بحق الحصول على المعلومات في المغرب، في ضوء الدستور المغربي الجديد لعام ٢٠١١، الذي كرس حق المواطن في الحصول على المعلومات بالمادة رقم ٢٧، وأوجب في فقرته الثانية الاستثناءات الواردة على هذا الحق (عبد الله الإدريسي، ٢٠١٧).
- تقييم قانون حرية المعلومات في نيجيريا، وعما إذا كان قد مكن الصحفيين من الحصول على المعلومات التي بحوزة الحكومة، ومدى معرفتهم بهذا القانون Oberiri Destiny Apuke, (2017).
- مدى تطبيق سيراليون لقانون الحق في الوصول إلى المعلومات على الإنترنتRAI الصادر في عام ٢٠١٣، والذي يضمن الوصول إلى الحكومة وفرض عقوبة على عدم إتاحة المعلومات للصحفيين، والكشف عن الأسباب الحقيقية وراء عدم تفعيل حق يكفله القانون (Proscovia Svärd. 2017).
- تشخيص الواقع القانوني والعملي لحق الصحفيين الفلسطينيين في الحصول على المعلومات، وذلك من خلال التعرف على الإطار التشريعي المنظم لهذا الحق، والكشف عن نوعية المعلومات المحظورة، والأساليب المتبعة في الحصول عليها، والضغوط التي يتعرض لها الصحفيون عند حصولهم عليها، والصعوبات التي تحول دون الحصول عليها (سلامة عمر سلامة، ٢٠١٦).

- ما هو الموقف الذي أظهره الصحفيون الإسبان تجاه استحالة الوصول إلى المعلومات الخاصة بمراكز احتجاز المهاجرين، وإلى أي مدى طور الصحفيون مبادرات جماعية للمطالبة بقدر أكبر من الشفافية حول هذه المراكز (A Agirre, M Ruiz, MJ Cantalapiedra (2015)
- قياس مدى معرفة الصحفيين النيجيريين لقانون حرية المعلومات وتصورتهم لاستخدام هذا القانون، في ضوء مسئولية الصحافة تجاه الجمهور (Ifeoma Dunu and Gregory Obinna Ugbo,2014)
- التعرف على مدى معرفة الصحفيين الأردنيين بقانون "ضمان حق الحصول على المعلومات"، ودور القانون في تعزيز مبدأ حرية الحصول على المعلومات، من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين، وكشف الضغوط التي يتعرضون لها خلال سعيهم للحصول على المعلومات (لانا خالد سلامة، ٢٠١٣).
- بحثت في كيفية إيجاد معيار واضح ودقيق للتوفيق بين مصلحتين متعارضتين، تتمثل الأولى بحق الأفراد بشكل عام والصحفيين بشكل خاص التعبير عن آرائهم وأفكارهم من خلال أحقية حصولهم على المعلومات والأخبار من مصادرها المختلفة مع ضمان عدم تهديدهم أو المساس بهم إذا ما تعرضوا إلى التجاوزات من قبل السلطات العامة في الدولة، والثانية تتمثل بحق الدولة في الدفاع عن مصالحها العليا إذا ما تحولت تلك المعلومات والأخبار التي بأيدي الصحفيين إلى آداة تطال بها سلامة الدولة وأمنها الوطني (سيفان باكراد ميسرود، ٢٠١٠).
- تلخيص تجربة الصحفيين في الحصول على المعلومات من مؤسسات الدولة في أرمينيا منذ اعتماد قانون حرية المعلومات عام ٢٠٠٣ ورصد مدى قدرة الصحفيين على ممارسة الحق الدستوري في الوصول إلى المعلومات وقانون حرية المعلومات في عملهم اليومي، ومدى انفتاح وشفافية الدولة ومؤسساتها على وسائل الإعلام، والتعرف على المعوقات والتحديات الحالية التي تؤثر على حق الصحفيين في الحصول على المعلومات وطبيعة الآليات التي يستخدمونها لصيانة حقوق المعلومات المنتهكة (Freedom of Information Center of Armenia, 2008)

وقد انتهت هذه الدراسات إلى العديد من النتائج، أبرزها:

- أن حق المواطن فى الحصول على المعلومات ، سيف ذو حدين ، حيث أنه من جانب يشبع رغبة المواطن فى معرفة شئون مجتمعه والمحيط الذى يعيش به ومن ثم مشاركته فى هذه الحياة سواء سياسياً أو اجتماعياً ويجعل له دوراً ايجابياً و فعالاً و غير مهمش،

وذلك لما يعطيه هذا الحق من ميزة مراقبه ما تقوم به الحكومات والسلطات الحاكمة عن طريق الإطلاع على ما لديها من معلومات تخص شئون المجتمع، وبالتالي عند إطلاعه على هذه المعلومات يتكشف له ما إذا كان هناك فساد يؤثر على حياته في هذا المجتمع ومن ثم يحاربه بكافه الوسائل المشروعة، إلا أنه من جانب آخر قد يكون أداة لاختراق أمن الدولة ومعلوماتها السرية والعسكرية، وناهيك عما يحدث عند اختراق هذه المعلومات وتداولها للعامة، هذا بالإضافة إلى أنه من الممكن أن يكون وسيلة لانتهاك حرمة الحياة الخاصة للأفراد وانتهاك سرية حياتهم الخاصة دون إذن منهم ،وما ينتج عن هذا الانتهاك من أضرار كبيرة لمن اختُرقَت خصوصياتهم (تهاني حسن عز الدين، ٢٠١٨).

- رغم أن العديد من الدول تطبق قانون الحق في الوصول إلى المعلومات مثل سيراليون، إلا أنها لا تطبق هذا القانون بشكل فعال، بسبب سوء الإدارة وانعدام الشفافية والمساءلة، كما أن هناك تجاوزات من بعض الإعلاميين في استخدام حق الحصول على المعلومات (Proscovia Svärd, 2017).
- أن السلطات العمومية في بعض الدول مثل الجزائر، تبقى في مواجهة تحدي قوي، للتوفيق بين الحق المشروع للجمهور في العلم المشاكل البيئية وحق المؤسسات في الإبقاء على سر المنتج، بالرغم من تكريس حق الحصول على المعلومات البيئية بشكل واضح في القوانين، لكن تبقى الحدود التقليدية المتعلقة بمبدأ السرية مثل (السر الإداري في مجال الدفاع الوطني، السر التجاري والصناعي، البيانات الخاصة) عائقا أمام الإفصاح عن المعلومات في مجال البيئة، لذا فإن تطبيق حق الحصول على المعلومات، لا يتوقف عند حد تضمينه في القوانين، بل يجب أن تصحبه إرادة سياسية على المستوى المحلي (خرشي إلهام، ٢٠١٧).
- أن ما يتاح من معلومات يعتبر محدودا وضيقا، ويلاحظ أن هذا الأمر من خلال الوقوف على مختلف التشريعات التي تنصب على الحق في المعلومات، والتي تفسح حيزا كبيرا من الاستثناءات. فإذا كانت إتاحة المعلومة للإنسان حق طبيعي أساسي يساهم في خلق جو من الثقة بين الحاكمين والمحكومين ومعرفة ما يجري داخل دواليب أجهزة الدولة، ويساهم في محاسبة الفساد، فإن إخفائها بدون شك ينشر الفساد داخل المجتمع (عبد الله الإدريس، ٢٠١٧).

- أن هناك وعيا كبيرا لدى الصحفيين النيجريين بشأن قانون حرية المعلومات، لأن هذا الوعي بهذا القانون برأيهم يضمن الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها الحكومة، ولكن رغم التسليم بأن قانون حرية المعلومات لديه القدرة على تعزيز ممارسة الصحافة في نيجيريا، والتنمية الوطنية، وضمان الأمن القومي والشفافية والحكم الرشيد وحرية الصحافة، إلا أن هناك قوانين أخرى لديها القدرة على إحباط قانون حرية التعبير في نيجيريا (Oberiri Destiny Apukek, 2017).
- بلغت نسبة الصحفيين الفلسطينيين الذين اطلعوا على الإطار التشريعي لحق الحصول على المعلومات ٦٦.٦٦%، وقد جاء قانون المطبوعات والنشر لعام ١١١٨ م في صدارة القوانين المُ طلَع عليها بنسبة ١٨.٤٧%، يليه القانون الأساسي بنسبة ٦١.٠٦%، ثم قانون العقوبات بفارق كبير بنسبة ١٢.٦١%، ثم قانون الانتخابات وقانون الإحصاءات العامة، وعدد من القوانين الأخرى بنسب متفاوتة. احتلت قضايا الأمن القومي والنظام العام، المرتبة الأولى في القضايا التي تشملها قيود حق الحصول على المعلومات، وذلك بنسبة ١٠.١١%، يليها بفارق كبير الأسرار الداخلية للمؤسسة بنسبة ٨١.٦٨%، ثم حماية الخصوصية بنسبة ٤٧.٠٨%، فالتأثير على سير العدالة. بنسبة ٤٤.٦٤%، ثم الأمن الاقتصادي، وأخيرا الصحة والسلامة العامة بنسبة ١١% (سلامة عمر سلامة، ٢٠١٦).

المحور الثالث: دراسات تناولت تأثيرات ثورة المعلومات في الصحافة

وقد اشتمل هذا المحور على ١٢ دراسة، امتدت خلال الفترة من عام ٢٠١١حتى ٢٠٢٠[*]، وقد سعت هذه الدراسات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

([*]) ١- عمرو محمد محمود عبد الحميد ، ٢٠٢٠،" توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعى فى إنتاج المحتوى الإعلامى وعلاقتها بمصداقيته لدى الجمهور المصرى" مجلة البحوث الإعلامية، المجلد ٥٥، - ج٥، جامعة الأزهر .

٢- أيمن محمد إبراهيم، ٢٠٢٠، اتجاهات القائمين بالإتصال نحو استخدام تقنيات الذكاء الإصطناعى فى المؤسسات الصحفية المصرية والسعودية دراسة ميدانية فى إطار النظرية الموحدة لقبول واستخدام التكنولوجيا (UTAUT)، مجلة البحوث الإعلامية، المجلد ٥٣، - ج٢ جامعة الأزهر .

3- Matt Warman.(2019). Cyber Security Incentives and Regulation Review 2020: Call for Evidence.reserch published in Department for Digital, Culture, Media and Sport. https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment data/file/844081/Call_for_Evidence_-Cyber_Security_Incentives__Regulation_Review.pdf. Accessed on 15 February, 2020.

٥- رامى محمود محمد عبد المجيد.(٢٠١٨" (الصحافة الإلكترونية وتأثيرها على الحقوق والحريات: دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراة غير منشورة ، (كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، قسم القانون الدستورى

٦- وفاء جمال درويش (٢٠١٧" .(المسؤولية الاجتماعية والتشريعية والأخلاقية للصحافة الإلكترونية". رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة الزقازيق، كلية الآداب، قسم الإعلام.

٧- أحمد حسين، ٢٠١٧استراتيجيات الإدارة الصحفية فى التصدى للتحديات التى تواجه الصحافة المطبوعة "دراسة ميدانية على مديرى المؤسسات الصحفية المصرية"، مجلة البحوث الإعلامية، العدد ٤٧، جامعة الأزهر.

- التعرف اتجاهات جمهور الطلبة الجزائريين مستخدمي الانترنت نحو الصحافة الإلكترونية، ما هو واقع استخدام الطلبة الجامعيين للانترنت وعلاقته باستخدام الصحافة الإلكترونية، وما هي الإشباعات المحققة من استخدام الطلبة للصحف الالكترونية العربية والأجنبية والجزائرية (قوراري صونية،٢٠١١)
- التعرف على العلاقة بين استخدام التقنيات الحديثة في المؤسسات الصحفية الورقية والحفاظ على قراء الصحيفة (أحمد حسين، ٢٠١٧)
- رصد توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعى فى إنتاج المحتوى الإعلامى، وإدراك عينة من الجمهور المصرى لمصداقية المحتوى المنتج عبر الذكاء الاصطناعى مقارنة بالمحتوى المنتج عبر المحرر البشرى(عمرو محمد محمود عبد الحميد ،٢٠٢٠).
- رصد اتجاهات القائمين بالاتصال نحو استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعى بالمؤسسات الصحفية فى مصر والسعودية، وذلك من خال الوقوف على العوامل المؤثرة فى تقبل واستخدام القائمين بالاتصال لهذه التقنيات ومعدلات استخدامهم لها، وصولاً لاتجاهات القائمين بالاتصال نحو مستقبل استخدام تقنيات الذكاء الصناعى ومستقبل صناعة الصحافة فى ظل استخدام هذه التقنيات، ومقترحاتهم لتحقيق الاستخدام الأمثل لها فى مجال العمل الصحفى، وذلك فى إطار النظرية الموحدة لقبول واستخدام التكنولوجيا (أيمن محمد إبراهيم، ٢٠٢٠).
- توضيح الجوانب القانونية للأمن المعلوماتي والجرائم المرتكبة من قبل المؤسسات الصحفية، من خلال تحليل التشريعات القانونية وتحليل القضايا الموجهة إلى المؤسسات،

٨- شريهان محمد توفيق.(٢٠١٦" .(المسئولية الأخلاقية للإعلام الجديد"، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة أسيوط، قسم الإعلام كلية الآداب)

٩- مي عبدالله. (٢٠١٤" .(إشكاليات الإطار التشريعي والتنظيمي للصحافة في لبنان في عصر عولمة الاتصال"، مؤتمر الملتقى الدولي معهد الصحافة وعلوم الأخبار تونس حول صحفي اليوم في عصر عولمة الاتصال مثال الدول العربية والإفريقية.

10- Zeenath Haniff, "Niche Theory in New Media: Is Digital Overtaking the Print Magazine Industry?", Master Thesis (Las Vegas: Hank Greenspun School of Journalism and Media Studies, Greenspun College of Urban Affairs, the Graduate College, University of Nevada, 2012). =

= 11- Hilary E. Parker, "Print media in the Digital age: Creating Conversation and Community", Master Thesis (Washington: Gonzaga University, Faculty in Communication and Leadership Studies, 2012).

١٢- قوراري صونية، اتجاهات جمهور الطلبة نحو الصحافة الإلكترونية:دراسة ميدانية على عينة من الطلبة الجامعيين المستخدمين للإنترنت في جامعة بسكرة، رسالة ماجستير،٢٠١١، الجزائر، جامعة محمد خيضر – بسكرة - كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم العلوم الإنسانية.

والوقوف على الحدود الأخلاقية والقانونية لحقوق الصحفيين ومسؤوليتهم المهنية Matt (Warman. 2019).

- بحث المسؤولية الاجتماعية والتشريعية والأخلاقية للصحافة الإلكترونية (وفاء جمال دروىش، ٢٠١٧) .
- اهتمت بتحليل أبعاد التنظيم الأخلاقي للإعلام الإلكتروني، من خلال دراسة تطبيقية على مجموعة من الصحف والمواقع الإخبارية المصرية والعربية التي تمر بعدة مراحل، أولها: تحليل المواثيق الأخلاقية المنظمة للعمل الصحفي الإلكتروني والضوابط المهنية والأخلاقية التي تضعها الصحف والمواقع الإخبارية الإلكترونية، وثانيها: تحليل المضامين المنشورة على هذه الصحف والمواقع في الفترة من ٧ ديسمبر ٢٠١٢ وحتى ٦ يناير ٢٠١٣، بهدف تقييم مدى التزامها بالأطر الأخلاقية والمهنية للعمل الصحفي الإلكتروني (شريهان محمد توفيق ٢٠١٦)
- بالتطور الذي تشهده الصحافة اللبنانية في عصر عولمة الاتصال الإلكتروني،(مي عبد الله، ٢٠١٤)
- دراسة التنظيم القانوني للصحافة الإلكترونية من خلال حرية إصدار الصحف الإلكترونية، والضوابط القانونية التي تتحكم في حرية إصدارها. وركزت على حرية تداول الصحف الإلكترونية وسلطة الإدارة في تقييدها سواء كان ذلك في الظروف العادية أو في الظروف الاستثنائية ودور القضاء في حماية تلك الحرية من اعتداء الجهات الإدارية (رامي محمود محمد، ٢٠١٨)
- التعرف على أثر دخول التكنولوجيا الرقمية إلى مجال صناعة المجلات (Zeenath Haniff, 2012)
- توضيح العلاقة بين التكنولوجيا الرقمية والمجتمع المتلقي لتلك التكنولوجيا، ممثلة في العلاقة بين التكنولوجيا الرقمية والصحافة المطبوعة، وما لحق بها من تطور والتعرف على نظرة الصحفيين والقراء إلى مواقعهم وأدوارهم في هذا الوسط الجديد .Hilary E (Parker, 2012)

وقد انتهت هذه الدراسات إلى العديد من النتائج، أبرزها:

- وجود علاقة بين استخدام التقنيات الحديثة في المؤسسات الصحفية الورقية، والحفاظ على قراء الصحيفة، وللخروج من مأزق انهيار الصحف الورقية لابد من استخدام التقنيات

الصحفية الحديثة سواء في التحرير أو الإخراج أو الإدارة، بهدف الارتقاء بالمستويات العامة للأداء الصحفي(أحمد حسين، ٢٠١٧).

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى إدراك المبحوثين لمصداقية محتوى الرسالة المنتجة عبر تطبيقات الذكاء الاصطناعي أو عبر الصحفي البشري، حيث ينسب المبحوثون مصداقية أكبر لعناصر الرسالة المكتوبة بواسطة الصحفي البشري مقارنة بالرسالة المحررة بواسطة الذكاء الاصطناعي(عمرو محمد محمود عبد الحميد ،٢٠٢٠).
- جاء عدم توافر العناصر البشرية المدربة في مقدمة أسباب عدم اعتماد المؤسسات الصحفية المصرية على تقنيات الذكاء الاصطناعي وذلك كما يرى القائمون بالاتصال، يليه عدم توافر التقنيات اللازمة، ثم عدم توافر الإمكانيات المادية، يليها، وبفارق كبير، عدم وجود جدوى من استخدامها، ثم عدم إيمان إدارة المؤسسة الصحفية بأهمية استخدامها، وإن جاءت الأسباب التقنية والمادية بنسبة أقل لدى القائمين بالاتصال في المؤسسات الصحفية السعودية(أيمن محمد إبراهيم، ٢٠٢٠).
- يواجه العمل الصحفي مجموعة من الصعوبات في مفهوم ماهية المعلومات المسموح بنشرها على الإنترنت، وحق الصحفيين في الحصول على المعلومات وإرسال التقارير، وعدم وجود قوانين شاملة تنظم العمل الإعلامي وتحدد ملامحه وتوجهاته، وأن العمل الصحفي الآن ينبغي أن يعتمد على التشريعات والمواثيق الدولية مع مراعاة التطور التقني لوسائل الإعلام والاتصال، والتي تضمن الحقوق وتحدد الواجبات مع مراعاة قوانين الصحافة الإلكترونية (Matt, 2020).
- حاجة الصحفيين إلى تفعيل قانون للصحافة الإلكترونية، وأن تلك القوانين بحاجة إلى تعديل وفقا للنظام الدولي الخاص بها، بينما نادى بعض الصحفيين بخضوع الإنترنت للقانون الوطني لكل دولة، وبموجب ذلك تستطيع كل دولة فرض قانونها على الشبكة عن الجرائم المرتكبة على إقليمها أو خارج إقليمها حسب قانونها الوطني (وفاء جمال درويش، ٢٠١٧).

-هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في ممارسة العمل الصحفي الإلكتروني، أبرزها القيم والعادات والتقاليد، وأخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف، والضوابط الأخلاقية لموقع الصحيفة الإلكترونية، وطبيعة العلاقة مع الزملاء، وفرص التدريب على مستحدثات العمل الصحفي الإلكتروني وغيرها من العوامل.وهو ما يؤكد تأثير البيئة الداخلية والخارجية للعمل الصحفي الإلكتروني على الممارسة الصحفية، وبالتالي السلوك الأخلاقي للصحفي العامل في المواقع الإلكترونية، سواء أكان هذا التأثير سلبيا أو إيجابيا (شريهان محمد توفيق ٢٠١٦).

- وجود مؤسسات تنظم مهنة الصحفي في لبنان، وأن الصحفيين بحاجة إلى تشريعات جديدة لتواكب تطور عصر المعلومات. (مي عبد الله، ٢٠١٤).
- أن للصحفيين الذين يعملون في الصحف الإلكترونية الحق في الانضمام لنقابة الصحفيين، وأن الصحافة الإلكترونية تؤثر في الحقوق والحريات، وأن هناك حاجة لوضع الضوابط القانونية التي تنظم حرية الصحافة الإلكترونية وحرية الرأي والتعبير للصحفيين (رامي محمود محمد، ٢٠١٨).

تعليق عام على الدراسات السابقة:

- تتميز الدراسات السابقة التي تم الرجوع إليها ضمن الدراسة الحالية بالتنوع على مستويات عدة، سواء على مستوى تنوع الباحثين والجهات البحثية، أو الأطر الموضوعية والمداخل النظرية، وكذلك النطاقات الجغرافية التي شملتها تلك الدراسات. وهو التنوع الذي مكن الباحث من الوقوف على المنظور الشامل لتلك العلاقة التي تربط بين الصحافة والأمن القومي، وأيضا العلاقة بين حرية الصحافة حق الصحفيين في الحصول على المعلومات ومقتضيات الأمن القومي.
- أظهرت الدراسات السابقة القصور الواضح في أداء المدرسة الأكاديمية العربية، مقابل التركيز الشديد من جانب المدرسة الأكاديمية الغربية، فيما يخص دراسات الموائمة بين مقتضيات الأمن القومي وحق الحصول على المعلومات، لا سيما في عصر المعلومات، رغم تنامي التوجه نحو دراسة حرية الصحافة وحق الحصول على المعلومات كأحد هذه الحقوق، وهنا يؤخذ على المدرسة الأكاديمية العربية التأخر كثيرا عن الاشتباك بحثيا مع تلك القضايا الشائكة.
- يلاحظ أن المدرستين الأكاديميتين سواء الغربية أو العربية يشتركان في التقصير بحق الدراسات التي تتطرق إلى الموائمة بين حق الصحفي في الحصول على المعلومات ومقتضيات الأمن القومي، رغم أن تلك المقتضيات فرضت نفسها بقوة خلال العقد الماضي، بفعل الاضطرابات التي شهدتها المنطقة العربية بشكل خاص، والعالم بشكل عام. وهو الأمر الذي كان يستدعي ضرورة مراجعة الدراسات البحثية التي تناولت هذا الحق في ضوء التطورات الجديدة والتهديدات التي طرأت.

- تظهر الدراسات السابقة اعتماد المدرسة الأكاديمية المصرية على منهج دراسة الحالة والمنهج المسحي الوصفي والتحليلي والمقارن، فيما اعتمدت دراسات المدرسة الأكاديمية الغربية على المنهج المسحي.

الإطار المنهجي والإجرائي:

تنتمي هذه الدراسة إلى حقل الدراسات الوصفية الاستكشافية، فهي من ناحية دراسة وصفية لأنها تستهدف البحث في العوامل والمحددات التي تؤثر في الظاهرة محل البحث، إلى جانب تفسيرها وتحليلها، وهي من ناحية أخرى دراسة استكشافية، لأنها تعد واحدة من لدراسات الأولى التي تختبر عناصر ظاهرة بحثية لم تشتبك معها جهود بحثية سابقة.

مناهج الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على منهجين رئيسيين، الأول هو منهج المسح الإعلامي، وتم توظيفه للحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة من مفردات البحث وعينته. أما الثاني فهو منهج العلاقات الارتباطية، والذي تم توظيفه لرصد العلاقات المتبادلة بين عناصر ومكونات الظاهرة . وفي هذه الدراسة يتجلى تطبيق هذا المنهج في رصد وتوصيف العلاقات الارتباطية بين ممارسة الصحفيين لحق الحصول وكيفية الموائمة بين استخدام هذا الحق ومقتضيات الحفاظ على الأمن القومي للبلاد، وتأثر الصحافة في أداء مهامها بعدد من العوامل والظروف المجتمعية.

<u>الإطار النظري للبحث:</u>

مدخل تحليل النظم (system analysis)

يعتمد البحث علي مدخل تحليل النظم الذي يعتبر واحد من تطبيقات النظرية العامة للنظم؛ التي هي بمثابة المنطلق الفكري لدي مستخدمي مفهوم النظام في الدراسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية[١].

(أ) إن هذا النظام لا يوجد في فراغ وإنما في بيئة جغرافية و اجتماعية و اقتصادية محيطة وتوجد هناك علاقات تأثير و تأثر .

(ب) إن النظام يتكيف أو يتأقلم مع التغيرات في البيئة المحيطة ليس فقط التغيرات الفعلية، وإنما المتوقعة أيضا[٢].

و بالتالي فإن هذا المدخل يتعامل مع أي ظاهرة سياسية علي أنها نظام له حدود تميزه عن البيئة التي يعمل فيها، يؤثر فيها و يتأثر بها، عن طريق ما يرد إليه من مدخلات قد تكون

في صورة تأييد أو مساندة، ومخرجات بعد تفاعله مع المدخلات قد تأخذ صورة قرارات وسياسات أو سلوكيات فعلية، ومن تغذية مرتدة تنقل إلية المعلومات عن مدي ملائمته للمخرجات أو استجابته للمدخلات .

وفي تلك البيئة يهدف النظام للحفاظ علي بقائه، ومن ثم فهو قادر علي التكيف معها[٣].

ويري David Easton – أن النظام السياسي يتكون من العناصر التالية:

أولاً: المدخلات:

وتنبع من البيئة المحيطة ومن النظام نفسه، وتتمثل أساساً بالتأييد أو الدعم، وتتمثل الأولي في التأييد الذي يلقاه النظام وهو نوعان: دعم مادي كأداء الضرائب، ودعم معنوي كتنفيذ القرارات دونما حاجة إلي إكراه مادي، والمطالب قد تكون عامة أو خاصة مادية أو أدبية، غير أن هذه المطالب تمر بعملية تصفية، حيث يبقي منها النظام ما يستطيع الوفاء به بحسب إمكاناته المادية و البشرية[٤].

ثانياً: المخرجات :

ويقصد بها تأثير النظام في البيئة، وهي بمثابة القرارات والسياسات والتصرفات التي يتخذها النظام لمواجهة المطالب وتلبيتها، أو ردود أفعال النظام علي المطالب الفعلية أو المتوقعة وتظل المدخلات تؤثر في المخرجات والعكس يحدث أيضاً، و جميعها يؤثر في النظام السياسي وبيئته[٥].

ثالثاً: التغذية العكسية :

وهي تشير إلي تدفق المعلومات من البيئة إلي النظام السياسي عن نتائج أفعاله، والأثار التي أحدثتها قراراته وسياساته، وهذه النتائج تولد مدخلات جديدة في صورة تأييد أو مطالب، وتكفل التغذية العكسية نوعاً من الديناميكية والحركية[٦].

<u>الإطار المعرفي للبحث:</u>

حق الحصول على المعلومات ومقتضيات الأمن القومي:

يضمن حق الحصول على المعلومات في معظم القوانين بالسماح وصول أفراد المجتمع إلى هذه المعلومات، سواء كانت محفوظة لدى الجهات الحكومية أو العامة.

ويعد هذا الحق حقا أساسيا من حقوق الإنسان، والذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٦، حيث أكدت على: "أن حرية إلى المعلومات حق أساسي للإنسان، وحجر الزوية لجميع الحريات التي تنادى بها الأمم المتحدة"[١].

ورغم أن حق استقاء المعلومات وتداولها من الحقوق الأساسية لكل مواطن، وهو حق متاح للجميع تكفلت به القوانين والتشريعات الدولية، نجد أن أهميته تزداد لدى الصحفيين؛ نظرا لاتصاله بطبيعة عملهم، الذي يتطلب الحصول على المعلومات ونشرها، حتى يتمكن الجمهور من مراقبة أداء الحكومة والمؤسسات والهيئات العامة.

وقد أصبح تداول المعلومات أصبح جزءاً أصيلاً من المفهوم المعاصر للتنمية الوطنية، وإحدى أدوات محاربة الفساد، وهذا يعني أن حق الصحفيين في الحصول على المعلومات، يقابله حق المواطنين في المعرفة[٢].

وفي مصر كفل دستور عام ٢٠١٤ في مادته رقم (٦٨) حق الحصول على المعلومات، والتي تنص على أن: "المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة، حق تكفله الدولة لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية، وينظم القانون ضوابط الحصول عليها وإتاحتها وسريتها، وقواعد إيداعها وحفظها، والتظلم من رفض إعطائها، كما يحدد عقوبة حجب المعلومات أو إعطاء معلومات مغلوطة عمدًا. وتلتزم مؤسسات الدولة بإيداع الوثائق الرسمية بعد الانتهاء من فترة العمل بها بدار الوثائق القومية، وحمايتها وتأمينها من الضياع أو التلف، وترميمها ورقمنتها، بجميع الوسائل والأدوات الحديثة وفقًا للقانون"[٣]

وتأكيدا لهذا الحق تنص المواد (٧، ٨، ٩) من الفصل الثاني تحت عنوان "حقوق الصحفيين والإعلاميين" من مشروع القانون رقم ١٨٠ الموحد للصحافة والإعلام الصادر عام ٢٠١٨ عن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام علي حق الصحفي أو الإعلامي في نشر المعلومات والبيانات والأخبار التي لا يحظر القانون إفشاءها، وتحظر فرض أي قيود تعوق حرية تداول المعلومات أو تحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف الصحف المطبوعة والإلكترونية ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة، في حقها في الحصول على المعلومات. وكذلك حظر كل ما من

---

[١] منظمة الأمم المتحدة، قرار رقم (٥٩) من النظام الأساسي ، منشور في الموقع التالي: https://www.un.org/ar/about-un/

[٢] عواطف عبد الرحمن، هموم الصحافة والصحفيين في مصر (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٥) ص ١٣٣

[٣] الدستور المصري، المادة رقم (٦٨)، عام ٢٠١٤

شأنه إعاقة حق المواطن في تلقى الرسالة المعرفية و الإعلامية. كما أكدت على حق الصحفي أو الإعلامي في تلقى إجابة على ما يستفسر عنه من معلومات وبيانات وأخبار وذلك ما لم تكن هذه المعلومات والبيانات أو الأخبار سرية بطبيعتها أو طبقاً للقانون[١].

ولحماية الأمن القومي تنص الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة على أنه"يحظر كل ما من شأنه إعاقة حق المواطن في تلقى الرسالة المعرفية والإعلامية، وذلك كله دون إخلال بمقتضيات الأمن القومي، والدفاع عن الوطن".

كذلك أكدت المادة السابعة على حق الصحفي أو الإعلامي في نشر المعلومات والبيانات والأخبار؛ إلا ما يحظر القانون إفشاءها. وفي المادة التاسعة حفظت حق الصحفي أو الإعلامي في تلقي إجابة عن ما يستفسر عنه من معلومات وبيانات وأخبار إلا إذا كانت هذه المعلومات والبيانات أو الأخبار سرية بطبيعتها أو طبقاً للقانون.

وبالتالي يتضح أن الاستثناءات تكون في الحالات التي سيكون فيها للإفصاح ضرر كبير على المصلحة الوطنية او سيؤدى إلى إلحاق الضرر بمنع وقوع جرائم.

الإطار المنهجي للدراسة:

- نوع الدراسة:

تنتمي الدراسة الحالية إلى حقل الدراسات الاستكشافية الوصفية، فهي استكشافية لكونها من الدراسات التي تستهدف اختبار عناصر ظاهرة معينة، لم تشتبك معها جهود بحثية سابقة، لا سيما عنصري حق الحصول على المعلومات ومقتضيات الأمن القومي، وكيفية الموائمة بينهما في ظل ثورة المعلومات. كما تنتمي إلى حقل الدراسات الوصفية التحليلية Descriptive Analytical Studies، التي تستهدف دراسة العوامل المؤثرة في الظاهرة محل الدراسة، وتحليل وتفسير علاقات التفاعل بينها وبين الظواهر الأخرى المرتبطة بها.

- مناهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على منهجي أساسيين، الأول: المسح الإعلامي Survey Method بشقيه الوصفي Descriptive، والتحليلي Analytical، وذلك باعتباره جهداً علمياً منظماً يساعد في الحصول على المعلومات والبيانات الخاصة بالظاهرة التي يتم دراستها.الثاني: منهج العلاقات المتبادلة، ويقصد بحث العلاقات المتبادلة العلاقات بين جزئيات الظاهرة المدروسة من خلال البيانات التي تم جمعها؛ بغية الوصول إلى فهم عميق لهذه الظاهرة كما يعني بحث العلاقات

[١] قانون رقم ١٨٠ لسنة ٢٠١٨، الجريدة الرسمية، العدد(٣٤) مكرر(هـ)،٢٧ أغسطس، ٢٠١٨

المتبادلة بأنه " ذلك البحث الذي يهتم بدراسة العلاقات بين الظواهر، وتحليلها، والتعمق فيها؛ لمعرفة الارتباطات الداخلية في هذه الظواهر، والارتباطات الخارجية بينها وبين الظواهر الأخرى.

- أدوات جمع البيانات:

اعتمد الباحث في جمع بيانات الدراسة على أداة صحيفة الاستقصاء، وهي تكتيك يستخدم في كثير من البحوث الاجتماعية وله مصداقية. وتضمنت أربعة مجاور رئيسية، المحور الأول: رؤية عينة الدراسة لمهددات تكنولوجيا المعلومات للأمن القومي، وطبيعة المعلومات التي قد تشكل تهديدا للأمن القومي، المحور الثاني: كيفية الموائمة بين الحق في الحصول على المعلومات ومقتضيات الأمن القومي من وجهة نظر عينة الدراسة، المحور الثالث: الجهات التي يقع على عاتقها الموائمة بين حق الصحفي في الحصول على المعلومات والحفاظ على الأمن القومي، كما شملت الدراسة عددا من الأسئلة التي تسعى لاختبار فروضها وتحقيق أهدافها.

- مجتمع الدراسة:

يتحدد مجتمع الدراسة في عينة من الصحفيين وأساتذة الإعلام في الجامعات المصرية، تم سحبها بأسلوب العينة العمدية. ويعود اختيار الصحفيين لكونهم من المعنيين الأساسيين بقضية الموائمة بين حق الصحفي في الحصول على المعلومات ومقتضيات الأمن القومي بحكم وظيفتهم، فهم من الممارسين الرئيسيين لهذا الحق بحكم الممارسة المهنية، وقد روعي في اختيارهم أن يكونو ممثلين لأنماط الملكية الثلاث للصحف المصرية (القومية- الحزبية – الخاصة). أم القسم الآخر من العينة فتمثل في أساتذة الإعلام (مدرس – أستاذ مساعد – أستاذ) بحكم ما لديهم من خبرات علمية نتيجة عملهم البحثي.

وقد بلغ إجمالي العينة ١٠٠ مفردة، استجاب منها للاستقصاء ٩٠ مفردة، بنسبة ٩٠% من جمالي العينة. وقد تنوعت العينة على النحو التالي:

- من حيث الجنس: عدد الذكور ٦٠ مفردة، بنسبة ٦٦.٧%، بينما بلغ عدد الإناث ٣٠ مفردة، بنسبة ٣٣.٣%.
- عدد الصحفيين: ٤٥ مفردة بنسبة ٥٠% من إجمالي العينة، منهم ١٥ مفردة بنسبة ٣٣.٣% ينتمون إلى الصحف القومية، و١٥ مفردة بنسبة ٣٣.٣% ينتمون إلى الصحف الحزبية، و١٥ مفردة بنسبة ٣٣.٣% ينتمون إلى الصحف الخاصة.

- عدد أساتذة الجامعات: ٤٥ مفردة بنسبة ٥٠% من جمالي العينة، منهم ٢٧ مفردة بنسبة ٦٠% ينتمون إلى الجامعات الحكومية، و١٨ مفردة بنسبة ٤٠% ينتمون إلى الجامعات الخاصة.

اختبارا الصدق والثبات:

يعد صدق الاستمارة العنصر الأهم لتحقيق وقياس ما صُممت من أجله وتحديد مدى صحة النتائج، وقد راعى الباحث أن تُمثل الأسئلة كافة الآراء والاتجاهات وتُعطي الحق للمبحوثين في اختيار ما يتفق مع آرائهم، ومدى قدرة المقياس على تحقيق ما وضع من أجله، واعتمد الباحث على أسلوب الصدق الظاهري، حيث قام بعرضها على مجموعة من المحكمين(*)، لإبداء الرأي والمشورة العلمية والتأكد من صدقها في ضوء أهداف الدراسة وتساؤلاتها، وقام بإجراء التعديلات المطلوبة بناء على آرائهم وتصوراتهم حتى أصبحت صالحة للقياس والتطبيق في صورتها النهائية.

أمّا ثبات استمارة الاستبيان فيقصد به التأكد من أنّها قادرة على إعطاء النتيجة ذاتها عند تكرار استخدامها أكثر من مرة بشرط ثبات المُتغيرات الخاصة بها، (الجمهور والظروف التي طبقت فيها الاستمارة)، ولكي يضمن الباحث ذلك فقد أعاد الاختبار على ١٠% من قيمة العينة وعددهم (٩) مفردات، وتم توزيعها بعد خمسة عشر يومًا من إجابتهم الأولى بهدف ضمان عدم تذكّر المبحوثين لإجاباتهم الأولى، أو أن يكونوا اكتسبوا خبرات وأدركوا اتجاهات وممارسات خاصة بمتغيرات الدراسة، وذلك للتأكد من قدرة الأداة على القياس وجمع المعلومات مهما تغيرت الظروف، وتم التحقق من ثبات الاستمارة من خلال برنامج (SPSS) لحساب معاملات الارتباط ونسب الاتفاق، باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach)، والذي أظهرت نتائجه أن قيمة المعامل لكل محاور الاستمارة الميدانية تراوحت بين (٠.٧١١ : ٠.٨٧٣)، بمتوسط معامل ألفا لجميع عبارات الاستبيان بلغ قيمته (٠.٨٩٢)، وحيث إن قيم معامل ألفا كرونباخ تقع بين (٠ : ١)، وكلما اقترب من القيمة (١) دل على وجود ثبات عال، فإن قيمة

(*) تم عرض استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة على السادة المحكمين التالي أسماؤهم:
١- أ.د/ محمود علم الدين: رئيس قسم الصحافة بكلية الإعلام، جامعة القاهرة
٢- أ.د/ حسن علي محمد أستاذ الإعلام بكلية الآداب، جامعة المنيا
٣- أ.د/ محمد سعد إبراهيم عميد المعهد العالي للإعلام، أكاديمية الشروق
٤- أ.د/حلمي محسب: عميد كلية الإعلام وتكنولوجيا الاتصال، جامعة جنوب الوادي
٥- العميد سمير راغب: مدير المؤسسة العربية للدراسات الإستراتيجية
٦- د. أسامة السعيد نائب رئيس تحرير صحيفة أخبار اليوم

متوسط معامل ألفا لجميع عبارات الاستبيان السابقة تدل على أن أداة الدراسة ذات ثبات كبير، وتزيد الثقة بصحة الاستبيان وصلاحيته للتحليل وتفسير نتائج الدراسة واختبار فرضياتها.

المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة:

بعد الانتهاء من جمع بيانات الدراسة، وحصول الباحث على (٩٠) استجابة صحيحة قابلة للقياس والتحليل، رمّز الباحث كل استمارة على حدة، وأعطيت كل مفردة رقم مسلسل، ثم أجريت عليها المعالجة الإحصائية، من خلال استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية والمعروف باسم (SPSS) اختصارا لـــ " Statistical Package For The Social science"، وذلك باللجوء إلى المعاملات والاختبارات والمعالجات الإحصائية التالية:

- التكرارات البسيطة (Frequency) والجداول المتضمنة للنسب المئوية (Percent).
- المتوسطات الحسابية (Mean) والانحرافات المعيارية (Std. Deviation) للمتغيرات الوزنية.
- ضم فئات الإجابات التي تحتاج إلى تجميع (grouping) والتي يطلق عليها الأسئلة متعددة الإجابات لإعداد جداول تكرارية وجداول مزدوجة لها.
- اختبار (Independent-Samples T-Test) للمجموعات المستقلة لدراسة الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطين حسابيين لمجموعتين من المبحوثين في أحد المتغيرات من نوع المسافة أو النسبة (Interval Or Ratio)، ويُرمز له باختبار (T) في متن الرسالة.
- تحليل التباين ذو البعد الواحد (One-way Analysis of Variance) المعروف اختصارا باسم (ANOVA) لدراسة الدلالة الإحصائية للفروق بين المتوسطات الحسابية لأكثر من مجموعتين من المبحوثين في أحد المتغيرات من نوع المسافة أو النسبة (Interval Or Ratio)، ويُرمز لهذا الاختبار في متن الرسالة باختبار (F).

نتائج الدراسة:

جدول رقم (١) رؤية المبحوثين لمدى تهديد ثورة المعلومات للأمن القومي

مدى تهديد ثورة المعلومات للأمن القومي	ك	%
لا تؤثر على الإطلاق	٠	٠.٠٠
بدرجة متوسطة	١٥	١٦.٧
بدرجة كبيرة	٧٥	٨٣.٣
الإجمالي	٩٠	١٠٠.٠

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن نسبة ٨٣.٣%، أي غالبية مفردات العينة التي شملها البحث، ترى أن ثورة المعلومات تهدد الأمن القومي بدرجة كبيرة، بينما رأت نسبة ١٦.٧% أن تلك الثورة تهدد الأمن القومي ،لكن بدرجة متوسطة، فيما كان لافتا أن أيا من مفردات العينة رأى أن ثورة المعلومات لا تؤثر على الأمن القومي على الإطلاق.

جدول رقم (٢) تأثيرات ثورة المعلومات على الأمن القومي من وجهة نظر المبحوثين

تأثيرات ثورة المعلومات على الأمن القومي	ك	الوزن النسبي
طمس ملامح الهوية القومية	١٥	١٦.٧
هشاشة العلاقات الاجتماعية	٢٧	٣٠.٠
تخريب العلاقات بين الدول وبعضها البعض	٣٣	٣٦.٧
طمس ملامح هوية الدولة	٣٩	٤٣.٣
دفع البعض إلى القيام بعمليات إرهابية وتخريبية	٥٧	٦٣.٣
إثارة النعرات الطائفية بين أبناء الوطن الواحد	٦٩	٧٦.٧
تحريك الشارع إلى التظاهرات غير السلمية	٧٢	٨٠.٠
فقدان ثقة المحكومين في الحاكم	٧٥	٨٣.٣
ن = ٩٠		

تكشف بيانات الجدول السابق عن أن فقدان ثقة المحكومين في الحاكم تأتي في الترتيب الأول مستوى تأثيرات ثورة المعلومات على الأمن القومي، بوزن نسبي بلغ ٨٣.٣%، ثم جاء في الترتيب الثاني تحريك الشارع إلى التظاهرات غير السلمية بنسبة ٨٠%، بينما حلت إثارة النعرات الطائفية بين أبناء الوطن الواحد في الترتيب الثالث بنسبة ٧٦.٧%، أما دفع البعض إلى القيام بعمليات إرهابية وتخريبية فجاءت في الترتيب الرابع بنسبة ٦٣.٣%، وفي الترتيب الرابع جاء طمس ملامح هوية الدولة بنسبة ٤٣.٣%، بينما جاء تخريب العلاقات بين الدول وبعضها البعض في الترتيب الخامس بنسبة ٣٦.٧%، وفي الترتيب السادس جاءت هشاشة العلاقات الاجتماعية بنسبة ٣٠%، وفي الترتيب الأخير جاء طمس ملامح الهوية القومية بنسبة ١٦.٧%.

جدول رقم (٣) درجة مسئولية السلطات في الموائمة بين حق الصحفي في الحصول على المعلومات والأمن القومي من وجهة نظر المبحوثين

درجة مسئولية السلطات	بدرجة ضعيفة		بدرجة متوسطة		بدرجة كبيرة		الإجمالي		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
السلطة القضائية (من خلال الفصل القضائي)	١٥	١٦.٧	٥١	٥٦.٧	٢٤	٢٦.٧	٩٠	١٠٠.٠	٢.١٠	٠.٦٥٤
السلطة التنفيذية (من خلال آليات المحاسبة)	٣	٣.٣	٦٦	٧٣.٣	٢١	٢٣.٣	٩٠	١٠٠.٠	٢.٢٠	٠.٤٧٩
السلطة التشريعية (من خلال إصدار القوانين)	٠	٠.٠	٢١	٢٣.٣	٦٩	٧٦.٧	٩٠	١٠٠.٠	٢.٧٧	٠.٤٢٥
الهيئة الوطنية للإعلام (من خلال وضع مواثيق الشرف الصحفي)	٠	٠.٠	١٨	٢٠.٠	٧٢	٨٠.٠	٩٠	١٠٠.٠	٢.٨٠	٠.٤٠٢
المؤسسة الصحفية (من خلال سياساتها التحريرية)	٠	٠.٠	١٢	١٣.٣	٧٨	٨٦.٧	٩٠	١٠٠.٠	٢.٨٧	٠.٣٤٢
الصحفي نفسه (من خلال مراعاته لاعتبارات الأمن القومي)	٠	٠.٠	٦	٦.٧	٨٤	٩٣.٣	٩٠	١٠٠.٠	٢.٩٣	٠.٢٥١

تظهر بيانات الجدول السابق أن الموائمة بين حق الصحفي في الحصول على المعلومات ومقتضيات الأمن القومي تقع بالدرجة الأولى على الصحفي نفسه، من خلال مراعاته لاعتبارات الأمن القومي بمتوسط حسابي بلغ ٢.٩٣، وفي المرتبة الثانية جاءت المؤسسة الصحفية، من خلال سياساتها التحريرية، بمتوسط حسابي بلغ ٢.٨٧، فيما جاءت الهيئة الوطنية للإعلام في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي بلغ ٢.٨٠، وذلك من خلال تضمين اعتبارات الأمن القومي في مواثيق الشرف الإعلامي، أما السلطة التشريعية فجاءت في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي بلع ٢.٧٧، وذلك من خلال إصدار القوانين، فيما حلت السلطة التنفيذية في الترتيب الخامس بمتوسط حسابي بلغ ٢.٢٠، وذلك من خلال تفعيل آلية المحاسبة، أما السلطة القضائية فجاءت

في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي بلغ ٢.١٠، من خلال سرعة الفصل القضائي في القضايا المتعلقة بالأمن القومي وحق الصحفي في الحصول على المعلومات.

جدول رقم (٤) آليات تحقيق الموائمة بين حق الحصول على المعلومات والأمن القومي

آليات تحقيق الموائمة بين حق الحصول على المعلومات والأمن القومي	ك	%
مراعاة التجارب الدولية الأخرى عند صياغة المواثيق الإعلامية الخاصة بحق الحصول على المعلومات	١٨	٢٠.٠
عدم توسع السلطة التنفيذية في حجب المعلومات بذريعة تهديد الأمن القومي إلا إذا كان سبب المنع قانونيا والحرص على التجاوب مع الصحفيين.	٣٦	٤٠.٠
عدم استخدام صيغ فضفاضة في تعريف الأمن القومي	٣٦	٤٠.٠
تحديد الحالات التي يحظر فيها حصول الصحفي على المعلومات أو نشرها بشكل دقيق	٤٨	٥٣.٣
تحديث التشريعات بما يتناسب مع طبيعة المرحلة التي تمر بها البلاد	٥١	٥٦.٧
تحديد آليات لمحاسبة الصحفيين عند الإخلال بالمعايير المهنية المتعلقة بالأمن القومي	٥١	٥٦.٧
مراعاة خصوصية الظروف التي تمر بها الدولة عند وضع التشريعات الإعلامية اللازمة	٥٤	٦٠.٠
التوازن التشريعي بين مسئوليات الصحافة وحريتها	٥٧	٦٣.٣
حرص الصحفي على الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية	٦٦	٧٣.٣
قيام الدولة بشرح سياساتها المختلفة لتعزيز الثقة بين الشعب والحكومة.	٧٨	٨٦.٧
متابعة السلطة التنفيذية للشائعات المهددة للأمن القومي والرد عليها	٨١	٩٠.٠
أن تقم المؤسسات الإعلامية بتضمين الحرص على مقتضيات الأمن القومي في سياستها التحريرية	٨١	٩٠.٠
عقد ورش عمل لتوعية الصحفيين بقضايا الأمن القومي	٨١	٩٠.٠
عدم إفشاء الصحفيين لأسرار الدولة	٨٧	٩٦.٧
عدم التهوين أو التهويل من جانب الصحفي في صياغة المعلومات	٩٠	١٠٠.٠
ن = ٩٠		

تظهر بيانات الجدول السابق مجموعة من الآليات التي يمكن من خلالها تحقيق الموائمة بين حق الصحفي في الحصول على المعلومات والأمن القومي، على رأسها عدم التهوين أو التهويل من جانب الصحفي في صياغة المعلومات بوزن نسبي بلغ ١٠٠%، وفي الترتيب الثاني جاء عدم إفشاء الصحفيين لأسرار الدولة بوزن نسبي بلغ ٩٦.٧%، بينما جاءت آليات:(عقد ورش عمل لتوعية الصحفيين بقضايا الأمن القومي، وقيام المؤسسات الإعلامية بتضمين

الحرص على مقتضيات الأمن القومي في سياستها التحريرية، ومتابعة السلطة التنفيذية للشائعات المهددة للأمن القومي والرد عليها بوزن نسبي واحد بلغ (٩٠%). يلي ذلك آلية قيام الدولة بشرح سياساتها المختلفة لتعزيز الثقة بين الشعب والحكومة بوزن نسبي بلغ ٨٦.٧%، ثم حرص الصحفي على الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية بوزن نسبي بلغ ٧٣.٣%، يلي ذلك آلية التوازن التشريعي بين مسئوليات الصحافة وحريتها بوزن نسبي بلغ ٦٣.٣%، ثم مراعاة خصوصية الظروف التي تمر بها الدولة عند وضع التشريعات الإعلامية اللازمة بوزن نسبي بلغ ٦٠%، بينما جاءت آليتا تحديث التشريعات بما يتناسب مع طبيعة المرحلة التي تمر بها البلاد، وتحديد آليات لمحاسبة الصحفيين عند الإخلال بالمعايير المهنية المتعلقة بالأمن القومي بوزن نسبي واحد بلغ ٥٦.٧%، تثم آلية تحديد الحالات التي يحظر فيها حصول الصحفي على المعلومات أو نشرها بشكل دقيق بوزن نسبي بلغ ٥٣.٣%، ثم جاء بعد ذلك أليتا عدم توسع السلطة التنفيذية في حجب المعلومات بذريعة تهديد الأمن القومي إلا إذا كان سبب المنع قانونيا والحرص على التجاوب مع الصحفيين، عدم استخدام صيغ فضفاضة في تعريف الأمن القومي بوزن نسبي واحد بلغ ٤٠%، ثم مراعاة التجارب الدولية الأخرى عند صياغة المواثيق الإعلامية الخاصة بحق الحصول على المعلومات بوزن نسبي بلغ ٢٠%.

جدول رقم (٥) رؤية المبحوثين للقوانين التي تمنع الصحفي من الحصول على المعلومات لأسباب تتعلق بالأمن القومي

رؤية المبحوثين للقوانين التي تمنع الصحفي من الحصول على المعلومات لأسباب تتعلق بالأمن القومي	ك	%
تحمي فئة بعينها من الملاحقة والمساءلة	٦	٦.٧
تحد من حرية الصحافة لا سيما حق الحصول على المعلومات	١٨	٢٠.٠
تستغلها بعض الدول للضغط على دول أخرى بدعوى خنق حرية الإعلام	٥٤	٦٠.٠
تحقق التوازن بين حرية الصحافة ومسئوليتها	٦٠	٦٦.٧
إجراءات طبيعية في كل أو معظم دول العالم	٦٣	٧٠.٠
ضرورية لتحقيق المصلحة العليا للبلاد	٧٨	٨٦.٧

تكشف بيانات الجدول السابق أن القوانين التي تمنع الصحفي من الحصول على المعلومات لأسباب تتعلق بالأمن القومي ضرورية لتحقيق مصالح البلاد بالدرجة الأولى بون نسبي بلغ ٨٦.٧%، بينما جاءت رؤيتها كإجراءات طبيعية في كل أو معظم دول العالم في الترتيب الثاني بوزن نسبي بلغ ٧٠%، وفي الترتيب الثالث جاءت رؤيتها بأنها تحقق التوازن

بين حرية الصحافة ومسئوليتها بوزن نسبي بلغ ٦٦.٧%، وفي الترتيب الرابع رأتها نسبة ٦٠% تستغل من جانب بعض الدول للضغط على دول أخرى بدعوى خنق حرية الإعلام، وفي الترتيب الخامس رأتها نسبة ٢٠% أنها تحد من حرية الصحافة لا سيما حق الحصول على المعلومات، فيما رأتها نسبة ٦.٧% أنها تحمي فئة بعينها من الملاحقة والمساءلة.

جدول رقم (٦) رؤية المبحوثين لآليات لتقليص قائمة المعلومات المهددة للأمن القومي

رؤية المبحوثين لآليات لتقليص قائمة المعلومات المهددة للأمن القومي	غير ضروري		ضروري إلى حد ما		ضروري		الإجمالي		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
آلية التوازن بين حق الحصول على المعلومات العامة والمصلحة التي تحميها القيود في إطار القانون	٠	٠.٠	١٢	١٣.٣	٧٨	٨٦.٧	٩٠	١٠٠.٠	٠.٨٧	٠.٣٤٢
آلية اختبار خطر الأضرار التي يمكن أن تحدث نتيجة الكشف عن معلومات معينة	٩	١٠.٠	٤٥	٥٠.٠	٣٦	٤٠.٠	٩٠	١٠٠.٠	٠.٣٠	٠.٦٤٤
آلية اختبار ما إذا كانت المصلحة العامة في الكشف عن المعلومة تفوق المصلحة المحمية بالقانون	١٨	٢٠.٠	٤٥	٥٠.٠	٢٧	٣٠.٠	٩٠	١٠٠.٠	٠.١٠	٠.٧٠٤

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن آلية التوازن بين حق الحصول على المعلومات العامة والمصلحة التي تحميها القيود في إطار القانون، تأتي في مقدمة الآليات التي يمكن استخدامها لتقليص قائمة المعلومات المهددة للأمن القومي بمتوسط حسابي بلغ ٠.٨٧، بينما جاءت آلية اختبار خطر الأضرار التي يمكن أن تحدث نتيجة الكشف عن معلومات معينة بمتوسط حسابي بلغ ٠.٣٠، فيما جاءت آلية آلية اختبار ما إذا كانت المصلحة العامة في الكشف عن المعلومة تفوق المصلحة المحمية بالقانون بمتوسط حسابي بلغ ٠.١٠.

جدول رقم (٧) كيفية تدعيم الحس الأمني القومي لدى الصحفيين

كيفية تدعيم الحس الأمني القومي لدى الصحفيين	ك	%
تنظيم الندوات التثقيفية للصحفيين	٦٣	٧٠.٠
إصدار دليل إرشادي للصحفيين بقضايا الأمن القومي	٦٦	٧٣.٣
أن تتضمن المناهج الدراسية لطلاب الإعلام ما ينمي لديهم حس الأمن القومي	٨٧	٩٦.٧
ن = ٩٠		

توضح بيانات الجدول السابق أن تضمين المناهج الدراسية لطلاب الإعلام ما ينمي لديهم حس الأمن القومي جاءت في مقدمة آليات تدعيم الحس الأمني القومي لدى الصحفيين بوزن نسبي بلغ ٩٦.٧%، وفي الترتيب الثاني جاء إصدار دليل إرشادي للصحفيين بقضايا الأمن القومي بون نسبي بلغ ٧٣.٣%، يليها تنظيم الندوات التثقيفية للصحفيين بوزن نسبي بلغ ٧٠%.

جدول رقم (٨) رؤية المبحوثين لطبيعة المعلومات التي تتعلق بالأمن القومي

طبيعة المعلومات التى تتعلق بالأمن القومي	لا		إلى حد ما		نعم		الإجمالي		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
المعلومات التي يتعين أن تبقى سرية بموجب القانون الدولي	١٥	١٦.٧	٦٣	٧٠.٠	١٢	١٣.٣	٩٠	١٠٠.٠	-٠.٠٣	٠.٥٥٠
المعلومات التي تم تقديمها في ظروف سرية بموجب قوانين دولة أخرى أو لمدة تزيد عن ٢٠ سنة	١٨	٢٠.٠	٥٧	٦٣.٣	١٥	١٦.٧	٩٠	١٠٠.٠	-٠.٠٣	٠.٦٠٨
المعلومات الخاصة بمفاوضات الدولة مع الدول الأخرى	١٢	١٣.٣	٣٩	٤٣.٣	٣٩	٤٣.٣	٩٠	١٠٠.٠	٠.٣٠	٠.٦٩٤
المعلومات المتعلقة بالاستقرار المالي والاقتصادي	٦	٦.٧	٤٨	٥٣.٣	٣٦	٤٠.٠	٩٠	١٠٠.٠	٠.٣٣	٠.٦٠٠
المعلومات المتعلقة بالأحداث الطائفية	٠	٠.٠	١٨	٢٠.٠	٧٢	٨٠.٠	٩٠	١٠٠.٠	٠.٨٠	٠.٤٠٢
المعلومات المتعلقة بالخطط والعمليات والقدرات الدفاعية	٠	٠.٠	٠	٠.٠	٩٠	١٠٠.٠	٩٠	١٠٠.٠	١.٠٠	٠.٠٠٠
المعلومات الخاصة بمكافحة الإرهاب	٠	٠.٠	٠	٠.٠	٩٠	١٠٠.٠	٩٠	١٠٠.٠	١.٠٠	٠.٠٠٠
المعلومات الاستخباراتية	٠	٠.٠	٠	٠.٠	٩٠	١٠٠.٠	٩٠	١٠٠.٠	١.٠٠	٠.٠٠٠

تظهر بيانات الجدول السابق أن المعلومات المتعلقة بالخطط والعمليات والقدرات الدفاعية، والمعلومات الخاصة بمكافحة الإرهاب، والمعلومات الاستخباراتية جاءت في مقدمة المعلومات التي تتعلق بالأمن القومي بمتوستطات حسابية متساوية بلغ كل منها ١.٠٠، وفي الترتيب التالي جاءت المعلومات المتعلقة بالأحداث الطائفية بمتوسط حسابي بلغ ٠.٨٠يليها المعلومات المتعلقة بالاستقرار المالي والاقتصادي بمتوسط حسابي بلغ ٠.٣٣، ثم المعلومات الخاصة بمفاوضات الدولة مع الدول الأخرى بمتوسط حسابي بلغ ٠.٣٠، يليها المعلومات التي تم تقديمها في ظروف سرية بموجب قوانين دولة أخرى أو لمدة تزيد عن ٢٠ سنة بمتوسط حسابي بلغ ٠.٠٣.

جدول رقم (٩) رؤية المبحوثين لمدى موازنة التشريعات الإعلامية الجديدة في مصر بين حق الصحفي في الحصول على المعلومات والأمن القومي

مدى موازنة التشريعات الإعلامية الجديدة في مصر بين حق الصحفي في الحصول على المعلومات والأمن القومي	ك	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
لا توازن على الإطلاق	٠	٠.٠٠	٠.٨٠	٠.٤٠٢
بدرجة متوسطة	١٨	٢٠.٠		
بدرجة كبيرة	٧٢	٨٠.٠		
الإجمالي	٩٠	١٠٠.٠		

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن نسبة ٨٠% من عينة الدراسة ترى أن التشريعات الإعلامية الجديدة في مصر توازن بين حق الصحفي في الحصول على المعلومات والأمن القومي بدرجة كبيرة، فيما رأت نسبة ٢٠% أنها توازن بدرجة متوسطة، بينما لم يرى أي من المبحوثين أنها لا توازن على الإطلاق.

جدول رقم (١٠) رؤية المبحوثين لمدى توافق التشريعات الإعلامية المصرية الجديدة مع المواثيق الدولية في الموائمة بين حق الصحفي في الحصول على المعلومات ومقتضيات الأمن القومي

مدى توافق التشريعات الإعلامية المصرية الجديدة مع المواثيق الدولية في الموائمة بين حق الصحفي في الحصول على المعلومات ومقتضيات الأمن القومي	ك	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
لا تتوافق على الإطلاق	٠	٠.٠٠	٠.٨٣	٠.٣٧٥
تتوافق بدرجة متوسطة	١٥	١٦.٧		
تتوافق بدرجة كبيرة	٧٥	٨٣.٣		
الإجمالي	٩٠	١٠٠.٠		

توضح بيانات الجدول السابق أن نسبة ٨٣.٣% من عينة الدراسة ترى أن التشريعات الإعلامية المصرية الجديدة تتوافق مع المواثيق الدولية في الموائمة بين حق الصحفي في الحصول على المعلومات ومقتضيات الأمن القومي بدرجة كبيرة، بينما ترى نسبة ١٦.٧% أنها تتوافق بدرجة متوسطة، فيما لم يرى أي من المبحوثين أنها لا تتوافق على الإطلاق.

جدول رقم (١١) الاعتبارات التالية يجب أن تراعيها التشريعات الإعلامية المصرية فيما يتعلق بالموائمة بين حق الصحفي في الحصول على المعلومات ومقتضيات الأمن القومي

الاعتبارات التالية يجب أن تراعيها التشريعات الإعلامية المصرية فيما يتعلق بالموائمة بين حق الصحفي في الحصول على المعلومات ومقتضيات الأمن القومي	ك	%
التجارب الدولية الأخرى	٢٤	٢٦.٧
المواثيق الدولية الخاصة بحق الحصول على المعلومات	٤٨	٥٣.٣
مبادئ الديمقراطية	٥٧	٦٣.٣
خصوصية الظروف التي تمر بها البلاد	٧٨	٨٦.٧
ن = ٩٠		

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن خصوصية الظروف التي تمر بها البلاد جاءت على رأس الاعتبارات التالية يجب أن تراعيها التشريعات الإعلامية المصرية فيما يتعلق بالموائمة بين حق الصحفي في الحصول على المعلومات ومقتضيات الأمن القومي من وجهة نظر عينة الدراسة بوزن نسبي بلغ ٨٦.٧%، وفي الترتيب الثاني جاءت مبادئ الديمقراطية بوزن نسبي بلغ ٦٣.٣%، ثم المواثيق الدولية الخاصة بحق الحصول على المعلومات بوزن نسبي بلغ ٥٣.٣%، وفي الترتيب الأخير جاءت التجارب الدولية الأخرى بوزن نسبي بلغ ٢٦.٧%.

جدول رقم (١٢) مدى اطلاع المبحوثين على التشريعات الإعلامية المصرية الجديدة

مدى اطلاع المبحوثين على التشريعات الإعلامية المصرية الجديدة	ك	%
لا	٩	١٠.٠
نعم	٨١	٩٠.٠
الإجمالي	٩٠	١٠٠.٠

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن ٩٠% من عينة الدراسة اطلعوا على التشريعات الإعلامية المصرية الجديدة، فيما أجابت نسبة ١٠% بأنها لم تطلع على هذه التشريعات.

جدول رقم (١٣) درجة معرفة المبحوثين بالتشريعات الإعلامية الجديدة في مصر

درجة معرفة المبحوثين بالتشريعات الإعلامية الجديدة في مصر	ك	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أعرفها بدرجة قليلة	٦	٦.٧	٢.٤٧	٠.٦٢٢
أعرفها بدرجة متوسطة	٣٦	٤٠.٠		
أعرفها بدرجة كبيرة	٤٨	٥٣.٣		
الإجمالي	٩٠	١٠٠.٠		

يتضح من بيانات الجدول السابق أن نسبة ٥٣.٣% من عينة الدراسة يعرفون التشريعات الإعلامية الجديدة في مصر بدرجة كبيرة، بينما أفادت نسبة ٤٠% بأنهم يعرفونها بدرجة متوسطة، أما نسبة ٦.٧ فأجابت بأنها تعرفها بدرجة قليلة.

جدول رقم (١٤) مدى اطلاع المبحوثين على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

مدى اطلاع المبحوثين على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان	ك	%
لا	١٢	١٣.٣
نعم	٧٨	٨٦.٧
الإجمالي	٩٠	١٠٠.٠

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن ٨٦.٧% من عينة الدراسة اطلعوا على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فيما أشار ١٣.٣% إلى أنهم لم يطلعوا عليه.

جدول رقم (١٥) أسباب عدم التزام بعض الصحفيين باعتبارات الأمن القومي خلال الممارسة المهنية

أسباب عدم التزام بعض الصحفيين باعتبارات الأمن القومي خلال الممارسة المهنية	ك	%
عدم الإيمان باعتبارات الأمن القومي	٩	١٠.٠
خدمة أجندات خارجية	١٥	١٦.٧
عدم وجود تعريف محدد للأمن القومي	١٥	١٦.٧
استخدام الصيغ الفضفاضة في صياغة مهددات الأمن القومي	٢٧	٣٠.٠
الاقتناع بأن كل المعلومات لا بد أن تكون متاحة	٣٦	٤٠.٠
خدمة انتماءات فكرية وسياسية معينة	٤٥	٥٠.٠
الجهل بالقوانين المنظمة للعمل الصحفي	٦٦	٧٣.٣
السعي لتحقيق السبق الصحفي	٨٤	٩٣.٣
الجهل باعتبارات الأمن القومي	٨٧	٩٦.٧
ن = ٩٠		

توضح النتائج أن الجهل باعتبارات الأمن القومي يأتي على رأس الأسباب التي تؤدي لعدم التزام بعض الصحفيين باعتبارات الأمن القومي خلال الممارسة المهنية بوزن نسبي بلغ ٩٦.٧%، وجاء في الترتيب الثاني السعي لتحقيق السبق الصحفي بوزن نسبي بلغ ٩٣.٣%، وفي الترتيب الثالث جاء الجهل بالقوانين المنظمة للعمل الصحفي بوزن نسبي بلغ ٧٣.٣%، بينما جاءت خدمة انتماءات فكرية وسياسية معينة في الترتيب الرابع بوزن نسبي بلغ ٥٠%، فيما حل الاقتناع بأن كل المعلومات لا بد أن تكون متاحة في الترتيب الخامس بوزن نسبي بلغ ٤٠%، وفي الترتيب السادس استخدام الصيغ الفضفاضة في صياغة مهددات الأمن القومي بوزن نسبي بلغ ٣٠%، في حين جاء في الترتيب التالي عدم وجود تعريف محدد للأمن القومي، وخدمة أجندات خارجية بوزنين نسبيين متساويين بلغ ١٦.٧% لكل منهما، بينما جاء سبب عدم الإيمان باعتبارات الأمن القومي في الترتيب الأخير بوزن نسبي بلغ ١٠%.

جدول رقم (١٦) درجة موائمة الأنماط الصحفية بين الأمن القومي وحق الحصول على المعلومات خلال الممارسة المهنية

درجة موائمة الأنماط الصحفية بين الأمن القومي وحق الحصول على المعلومات خلال الممارسة المهنية	ضعيفة		متوسطة		كبيرة		الإجمالي		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
صحافة المواطن	٨٤	٩٣.٣	٦	٦.٧	٠	٠.٠	٩٠	١٠٠.٠	١.٠٧	٠.٢٥١
الصحف الخاصة	٣	٣.٣	٥٧	٦٣.٣	٣٠	٣٣.٣	٩٠	١٠٠.٠	٢.٣٠	٠.٥٢٩
الصحف الحزبية	٣	٣.٣	٥٧	٦٣.٣	٣٠	٣٣.٣	٩٠	١٠٠.٠	٢.٣٠	٠.٥٢٩
الصحف القومية	٠	٠.٠	٦	٦.٧	٨٤	٩٣.٣	٩٠	١٠٠.٠	٢.٩٣	٠.٢٥١

كشفت النتائج أن الصحف القومية هي الأكثر حرصا على الموائمة بين الأمن القومي وحق الحصول على المعلومات خلال الممارسة المهنية بمتوسط حسابي بلغ ٢.٩٣، تليها الصحف الحزبية والخاصة بمتوسطين حسابيين متساويين بلغا ٢.٣٠ لكل منهما، في جاءت صحافة المواطن في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي بلغ ١.٠٧.

جدول رقم (١٧) درجة مراعاة الوسائل الصحفية لاعتبارات الأمن القومي

درجة مراعاة الوسائل الصحفية لاعتبارات الأمن القومي	ضعيفة		متوسطة		كبيرة		الإجمالي		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
صفحات الصحف على مواقع التواصل الاجتماعي	٣٣	٣٦.٧	٥١	٥٦.٧	٦	٦.٧	٩٠	١٠٠.٠	١.٧٠	٠.٥٨٩
صحافة الموبايل	٢١	٢٣.٣	٦٦	٧٣.٣	٣	٣.٣	٩٠	١٠٠.٠	١.٨٠	٠.٤٧٩
الصحف الإلكترونية	٠	٠.٠	٦٩	٧٦.٧	٢١	٢٣.٣	٩٠	١٠٠.٠	٢.٢٣	٠.٤٢٥
الصحف الورقية	٠	٠.٠	٠	٠.٠	٩٠	١٠٠.٠	٩٠	١٠٠.٠	٣.٠٠	٠.٠٠٠

توضح النتائج أن الصحف الورقية هي الأكثر مراعاة لاعتبارات الأمن القومي بمتوسط حسابي بلغ ٣.٠٠، بينما جاءت الصحف الإلكترونية في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي بلغ ٢.٢٣، بينما حلت صحافة الموبايل في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي بلغ ١.٨٠، أما صفحات الصحف على مواقع التواصل الاجتماعي فجاءت في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي بلغ ١.٧٠.

نتائج اختبارات الفروض الإحصائية للدراسة:

الفرض الأول: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤية المبحوثين لطبيعة الموائمة بين آليات الأمن القومي وحق الصحفي في الحصول على المعلومات تبعاً لاختلاف نمط ملكية المؤسسات التابعين لها، وذلك من حيث:

- رؤيتهم لدرجة تهديد ثورة المعلومات للأمن القومي
- طبيعة مهددات الأمن القومي
- رؤيتهم حول درجة مسئولية الصحفيين وسلطات الدولة في الموائمة بين حق الصحفي في المعلومات والمحافظة على الأمن القومي.
- اتجاهاتهم نحو طبيعة المعلومات التي تتعلق بالأمن القومي
- رؤيتهم لمدى موائمة التشريعات الإعلامية الجديدة في مصر بين مقتضيات الأمن القومي وحق الحصول على المعلومات

أولاً: الفروق بين رؤية المبحوثين لدرجة تهديد ثورة المعلومات للأمن القومي تبعا لاختلاف نمط ملكية المؤسسة

جدول (١٨) يوضح الفروق المعنوية بين رؤية أساتذة الجامعات لدرجة تهديد ثورة المعلومات للأمن القومي تبعا لاختلاف ملكية الجامعة

درجة تهديد ثورة المعلومات للأمن القومي	ملكية الجامعة	ك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	t	الدلالة المعنوية	
	حكومية	٢٧	٠.٨٨٨٩	٠.٣٢٠٢٦	٤٣	٠.٥٢٧	٠.٦٠١	غير دالة
	خاصة	١٨	٠.٨٣٣٣	٠.٣٨٣٤٨				

يحاول الجدول السابق التعرف على ما إذا كان لطبيعة الانتماء المؤسسي للمبحوثين من أساتذة الجامعات يؤثر في رؤيتهم العامة لمستويات تهديد ثورة المعلومات للأمن القومي، حيث أظهر اختبار (T) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مدى رؤيتهم لدرجة التهديد تلك تبعا لاختلاف نمط ملكية الجامعات التي ينتمون إليها، فجاءت قيمة (T) (٠.٥٢٧) عند مستوى معنوية (٠.٦٠١) ودرجة حرية (٤٣).

جدول (١٩) يوضح الفروق المعنوية بين رؤية الصحفيين لدرجة تهديد ثورة المعلومات للأمن القومي تبعا لاختلاف ملكية الصحيفة

درجة تهديد ثورة المعلومات للأمن القومي	ملكية الصحيفة	ك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	F	الدلالة المعنوية	
	قومية	١٥	١.٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٢	٤.٢٠٠	٠.٠٢٢	دالة
	خاصة	١٥	٠.٨٠٠٠	٠.٤١٤٠٤	٤٢			
	حزبية	١٥	٠.٦٠٠٠	٠.٥٠٧٠٩	٤٤			
	الإجمالي	٤٥	٠.٨٠٠٠	٠.٤٠٤٥٢				

يحاول الجدول السابق التعرف على ما إذا كان نمط ملكية الصحيفة للمبحوثين من أساتذة الجامعات يؤثر في رؤيتهم العامة لمستويات تهديد ثورة المعلومات للأمن القومي، حيث أظهر اختبار (F) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مدى رؤيتهم لدرجة التهديد تلك تبعا لاختلاف نمط ملكية الصحف التي ينتمون إليها، فجاءت قيمة (F) (٤.٢٠٠) عند مستوى معنوية (٠.٠٢٢) ودرجة حرية (٢).

ثانيا: الفروق بين رؤية المبحوثين لطبيعة مهددات الأمن القومي تبعا لاختلاف نمط ملكية المؤسسة

جدول (٢٠) يوضح الفروق المعنوية بين رؤية أساتذة الجامعات لطبيعة مهددات الأمن القومي تبعا لاختلاف ملكية الجامعة

طبيعة المهددات	ملكية الجامعة	ك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	t	الدلالة المعنوية	
مهددات أمنية	حكومية	٢٧	٠.٨٨٨٩	١.٣٩٥٩٦	٤٣	٣.٥٢١	٠.٠٠١	دالة
	خاصة	١٨	٠.٦٦٦٧-	١.٥٣٣٩٣				
مهددات سياسية	حكومية	٢٧	٠.٢٢٢٢-	١.٥٠٢١٤	٤٣	٢.٢١٧	٠.٠٣٢	دالة
	خاصة	١٨	٠.٦٦٦٧	٠.٩٧٠١٤				
مهددات اجتماعية	حكومية	٢٧	٠.٦٦٦٧	١.٣٥٨٧٣	٤٣	٣.٥٩٢	٠.٠٠١	دالة
	خاصة	١٨	٠.٦٦٦٧-	٠.٩٧٠١٤				
مهددات متعلقة بالهوية	حكومية	٢٧	٠.٠٠٠٠	١.٦٦٤١٠	٤٣	١.٣٥٨	٠.١٨٢	غير دالة
	خاصة	١٨	٠.٦٦٦٧-	١.٥٣٣٩٣				

يحاول الجدول السابق التعرف على ما إذا كان لنمط ملكية الجامعات التي ينتمي إليها المبحوثون من أساتذة الجامعات أثر في رؤيتهم لمهددات الأمن القومي، حيث أظهر معامل ارتباط (t) وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالمهددات الأمنية، حيث بلغت قيمة (t) ٣.٥٢١ عند مستوى معنوية (٠.٠٠١) ودرجة حرية (٤٣).

وكما تشير النتائج في الجدول السابق، فإن أساتذة الإعلام بالجامعات الحكومية هم الأكثر تأكيدا على أن المهددات الأمنية من مهددات الأمن القومي، بمتوسط حسابي بلغ (٠.٨٨٨٩). بينما جاء في الترتيب الثاني أساتذة الإعلام في الجامعات الخاصة، بمتوسط حسابي بلغ (-٠.٦٦٦٧).

وعلى عكس النتيجة السابقة، تشير بيانات الجدول ذاته إلى أن أساتذة الإعلام في الجامعات الخاصة هم الأكثر تأكيدا على أن المهددات السياسية من مهددات الأمن القومي، بمتوسط حسابي بلغ (٠.٦٦٦٧)، بينما حل أساتذة الإعلام في الجامعات الحكومية في الترتيب الثاني، بمتوسط حسابي بلغ (-٠.٢٢٢٢). وقد أظهر معامل ارتباط (t) وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالمهددات الأمنية، حيث بلغت قيمة (t) ٢.٢١٧ عند مستوى معنوية (٠.٠٣٢) ودرجة حرية (٤٣).

أما فيما يتعلق بالمهددات الاجتماعية، جاء أساتذة الإعلام بالجامعات الحكومية الأكثر تأكيدا على أن المهددات الاجتماعية من مهددات الأمن القومي، بمتوسط حسابي بلغ (٠.٦٦٦٧)، بينما جاء في الترتيب الثاني أساتذة الإعلام في الجامعات الخاصة، بمتوسط حسابي بلغ(-٠.٦٦٦٧). وقد أظهر معامل ارتباط (t) وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالمهددات الاجتماعية، حيث بلغت قيمة (t) ٣.٥٩٢عند مستوى معنوية (٠.٠٠١) ودرجة حرية (٤٣).

بينما تشير النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نمط ملكية الجامعات التي ينتمي إليها المبحوثون من أساتذة الجامعات ورؤيتهم للمهددات الخاصة بالهوية كأحد مهددات الأمن القومي، حيث بلغ معامل ارتباط (t) ١.٣٥٨، ودرجة الحرية (٠.١٨٢).

جدول (٢١) يوضح الفروق المعنوية بين رؤية الصحفيين لطبيعة مهددات الأمن القومي تبعا لاختلاف ملكية الصحيفة

طبيعة المهددات	ملكية الصحيفة	ك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	F	الدلالة المعنوية	
مهددات أمنية	قومية	١٥	٢.٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٢ ٤٢ ٤٤	٤.٩٠٠	٠.٠١٢	دالة
	خاصة	١٥	١.٦٠٠٠	٠.٨٢٨٠٨				
	حزبية	١٥	٠.٨٠٠٠	١.٦٥٦١٦				
	الإجمالي	٤٥	١.٤٦٦٧	١.١٥٩٩٤				
مهددات سياسية	قومية	١٥	١.٢٠٠٠	١.٠١٤١٩	٢ ٤٢ ٤٤	٨.٦١٥	٠.٠٠١	دالة
	خاصة	١٥	١.٢٠٠٠	١.٠١٤١٩				
	حزبية	١٥	-٠.٤٠٠٠	١.٥٤٩١٩				
	الإجمالي	٤٥	٠.٦٦٦٧	١.٤١٤٢١				
مهددات اجتماعية	قومية	١٥	٠.٠٠٠٠	١.٣٠٩٣١	٢ ٤٢ ٤٤	٠.٥٨٣	٠.٥٦٢	غير دالة
	خاصة	١٥	٠.٠٠٠٠	١.٣٠٩٣١				
	حزبية	١٥	٠.٤٠٠٠	٠.٨٢٨٠٨				
	الإجمالي	٤٥	٠.١٣٣٣	١.١٥٩٩٤				
مهددات متعلقة بالهوية	قومية	١٥	-٠.٤٠٠٠	١.٥٤٩١٩	٢ ٤٢ ٤٤	٢.٨٨٢	٠.٠٦٧	غير دالة
	خاصة	١٥	-١.٢٠٠٠	١.٦٥٦١٦				
	حزبية	١٥	-١.٦٠٠٠	٠.٨٢٨٠٨				
	الإجمالي	٤٥	-١.٠٦٦٧	١.٤٥٢٢٧				

تكشف النتائج بالجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤية الصحفيين للمهددات الأمنية كأحد مهددات الأمن القومي وملكية الصحيفة التي ينتمون إليها، حيث بلغت بلغت قيمة (f) ٤.٩٠٠، ومستوى المعنوية ٠.٠١٢، ودرجة الحرية (٢).

وبحسب النتائج فن الصحفيين بالصحف القومية هم الأكثر تأكيدا على أن المهددات الأمنية من مهددات الأمن القومي، بمتوسط حسابي بلغ (٢.٠٠٠٠)، بينما جاء صحفيو الصحف الخاصة في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي بلغ (١.٦٠٠٠)، أما صحفيو الصحف الحزبية فحلوا في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي بلغ (٠.٨٠٠٠).

كذلك تكشف النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤية الصحفيين للمهددات السياسية كأحد مهددات الأمن القومي وملكية الصحيفة التي ينتمون إليها، حيث بلغت بلغت قيمة (f) ٨.٦١٥ ومستوى المعنوية ٠.٠٠١ ودرجة الحرية (٢).

وكما تبين النتائج فإن الصحفيين بالصحف القومية والخاصة يتساوون في درجة التأكيد على أن المهددات السياسية من مهددات الأمن القومي بمتوسط حسابي بلغ (١.٢٠٠٠) لكل منهما، بينما جاء صحفيو الصحف الحزبية في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي بلغ (-٠.٤٠٠٠).

وعلى عكس المهددات الأمنية والسياسية، تشير النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إحصائية بين رؤية الصحفيين للمهددات الاجتماعية كأحد مهددات الأمن القومي وملكية الصحيفة التي ينتمون إليها، حيث بلغت بلغت قيمة (f) ٠.٥٨٣

ومستوى المعنوية ٠.٥٦٢ ودرجة الحرية (٢).

كما تشير النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إحصائية بين رؤية الصحفيين للمهددات المتعلقة بالهوية كأحد مهددات الأمن القومي وملكية الصحيفة التي ينتمون إليها، حيث بلغت بلغت قيمة (f) ٢.٨٨٢ومستوى المعنوية ٠.٠٦٧ ودرجة الحرية (٢).

ثالثا: الفروق بين رؤية المبحوثين رؤية المبحوثين حول درجة المسئولية في الموائمة تبعا لاختلاف نمط ملكية المؤسسة

جدول (٢٢) يوضح الفروق المعنوية بين رؤية أساتذة الجامعات لدرجة المسؤولية في الموائمة تبعا لاختلاف ملكية الجامعة

رؤية المبحوثين حول درجة المسئولية في الموائمة بين حق الصحفي في المعلومات والمحافظة على الأمن القومي.	ملكية الجامعة	ك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	t	الدلالة المعنوية	
درجة مسؤولية الصحفيين	حكومية	٢٧	٩.٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٤٣	٢.٦٩٩	٠.٠١٥	دالة
	خاصة	١٨	٨.٥٠٠٠	٠.٧٨٥٩١				
درجة مسؤولية سلطات الدولة	حكومية	٢٧	٧.٥٥٥٦	١.٣٦٨١٤	٤٣	٠.٢٨٥-	٠.٧٧٧	غير دالة
	خاصة	١٨	٧.٦٦٦٧	١.١٣٧٥٩				

توضح نتائج الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤية المبحوثين من أساتذة الإعلام بشأن درجة مسئولية الصحفيين في الموائمة بين حق الصحفي في المعلومات والمحافظة على الأمن القومي وملكية الجامعات التي ينتمون إليها، حيث بلغت قيمة T (٢.٦٩٩)، وعند مستوى معنوية بلغ (٠.٠١٥)، ورجة حرية قيمتها (٤٣). حيث رأى الأساتذة الذين ينتمون للجامعات الحكومية أن الصحفيين هم من يتحملون مسئولية الموائمة بين حق الصحفي في المعلومات والمحافظة على الأمن القومي بشكل أكبر، بمتوسط حسابي يبلغ (٩.٠٠٠٠)، بينما تقل درجة هذه المسئولية لدى نظرائهم في الجامعات الخاصة، عند متوسط حسابي يبلغ (٨.٥٠٠٠) .

بينما لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤية المبحوثين من أساتذة الإعلام بشأن درجة مسئولية سلطات الدولة في الموائمة بين حق الصحفي في المعلومات والمحافظة على الأمن القومي وملكية الجامعات التي ينتمون إليها، حيث بلغت قيمة T (-٠.٢٨٥)، وعند مستوى معنوية بلغ (٠.٧٧٧)، ورجة حرية قيمتها (٤٣).

جدول (٢٣) يوضح الفروق المعنوية بين رؤية الصحفيين لدرجة المسؤولية في الموائمة تبعا لاختلاف ملكية الصحيفة

رؤية المبحوثين حول درجة المسئولية في الموائمة بين حق الصحفي في المعلومات والمحافظة على الأمن القومي.	ملكية الصحيفة	ك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	F	الدلالة المعنوية	
درجة مسئولية الصحفيين	قومية	١٥	٩.٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٢ ٤٢ ٤٤	١٢.٦٠٠	٠.٠٠٠	دالة
	خاصة	١٥	٨.٤٠٠٠	٠.٨٢٨٠٨				
	حزبية	١٥	٧.٨٠٠٠	٠.٧٧٤٦٠				
	الإجمالي	٤٥	٨.٤٠٠٠	٠.٨٠٩٠٤				
درجة مسؤلية سلطات الدولة	قومية	١٥	٦.٦٠٠٠	٠.٨٢٨٠٨	٢ ٤٢ ٤٤	٠.٣٦٨	٠.٦٩٤	غير دالة
	خاصة	١٥	٦.٦٠٠٠	٠.٥٠٧٠٩				
	حزبية	١٥	٦.٤٠٠٠	٠.٨٢٨٠٨				
	الإجمالي	٤٥	٦.٥٣٣٣	٠.٧٢٦١٤				

توضح نتائج الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤية المبحوثين من الصحفيين بشأن درجة مسئولية الصحفيين في الموائمة بين حق الصحفي في المعلومات والمحافظة على الأمن القومي وملكية الصحف التي ينتمون إليها، حيث بلغت قيمة F (١٢.٦٠٠)، ودرجة الحرية (٢)، ومستوى معنوية يبلغ (٠.٠٠٠). حيث ترتفع هذه الدرجة من المسئولية بشكل كبير لدى صحفيي الصحف القومية بمتوسط حسابي يبلغ (٩.٠٠٠٠)، بينما تقل هذه الدرجة لدى صحفيي الصحف الخاصة ليأتوا في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي يبلغ (٨.٤٠٠٠)، فيما قلت أكثر لدى صحفيي الصحف الحزبية عند متوسط حسابي يبلغ (٧.٨٠٠٠).

وخلافا للنتيجة السابقة توضح النتائج بالجدول ذاته عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤية المبحوثين من الصحفيين بشأن درجة مسئولية السلطات الدولة في الموائمة بين حق الصحفي في المعلومات والمحافظة على الأمن القومي وملكية الصحف التي ينتمون إليها، حيث بلغت قيمة F (٠.٣٦٨)، ودرجة الحرية (٢)، وعند مستوى معنوية (٠.٦٩٤).

رابعاً: الفروق بين اتجاهات المبحوثين نحو طبيعة المعلومات التي تتعلق بالأمن القومي تبعا لاختلاف نمط ملكية المؤسسة

جدول (٢٤) يوضح الفروق المعنوية بين اتجاهات أساتذة الجامعات نحو طبيعة المعلومات تبعا لاختلاف ملكية الجامعة

الاتجاهات نحو طبيعة المعلومات التي تتعلق بالأمن القومي	ملكية الجامعة	ك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	t	الدلالة المعنوية	
الاتجاهات الإيجابية	حكومية	٢٧	٢.٥٥٥٦	٠.٨٤٧٣٢	٤٣	٣.٢٩٤	٠.٠٠٣	دالة
	خاصة	١٨	١.٣٣٣٣	١.٤١٤٢١				
الاتجاهات السلبية	حكومية	٢٧	-٢.٣٣٣٣	٠.٩٦٠٧٧	٤٣	٠.٠٠٠	١.٠٠٠	غير دالة
	خاصة	١٨	-٢.٣٣٣٣	٠.٩٧٠١٤				

توضح بيانات الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الاتجاهات الإيجابية لدى أساتذة الجامعات نحو طبيعة المعلومات التي تتعلق بالأمن القومي تبعا لاختلاف ملكية الجامعات التي ينتمون إليها، حيث بلغت قيمة اختبار T (٣.٢٩٤)، ودرجة الحرية (٤٣)، وعند مستوى معنوية بلع (٠.٠٠٣). حيث تبين النتائج أن الاتجاهات الإيجابية لدى أساتذة الجامعات الحكومية بشكل أكبر بمتوسط حسابي (٢.٥٥٥٦)، بينما تقل الاتجاهات الإيجابية لدى نظرائهم من أساتذة الإعلام في الجامعات الخاصة، بمتوسط حسابي (١.٣٣٣٣).

في حين توضح بيانات الجدول ذاته عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الاتجاهات السلبية لدى أساتذة الجامعات نحو طبيعة المعلومات التي تتعلق بالأمن القومي تبعا لاختلاف ملكية الجامعات التي ينتمون إليها، حيث بلغت قيمة اختبار T (٠.٠٠٠)، ودرجة الحرية (٤٣)، وعند مستوى معنوية بلع (١.٠٠٠).

جدول (٢٥) يوضح الفروق المعنوية بين اتجاهات الصحفيين نحو طبيعة المعلومات تبعا لاختلاف ملكية الصحيفة

الاتجاهات نحو طبيعة المعلومات التي تتعلق بالأمن القومي	ملكية الصحيفة	ك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	F	الدلالة المعنوية	
الاتجاهات الإيجابية	قومية	١٥	٢.٦٠٠٠	٠.٨٢٨٠٨	٢ ٤٢ ٤٤	١٣.٠٦٧	٠.٠٠٠	دالة
	خاصة	١٥	١.٠٠٠٠	١.٨٥١٦٤				
	حزبية	١٥	٠.٢٠٠٠	١.٠١٤١٩				
	الإجمالي	٤٥	١.٢٦٦٧	١.٦٢٩٢٨				
الاتجاهات السلبية	قومية	١٥	-١.٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٢ ٤٢ ٤٤	٥.٧٢٧	٠.٠٠٦	دالة
	خاصة	١٥	٠.٢٠٠٠	١.٦٥٦١٦				
	حزبية	١٥	٠.٢٠٠٠	١.٠١٤١٩				
	الإجمالي	٤٥	-٠.٢٠٠٠	١.٢٣٥٨٣				

توضح بيانات الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الاتجاهات الإيجابية لدى الصحفيين المبحوثين نحو طبيعة المعلومات التي تتعلق بالأمن القومي تبعا لاختلاف ملكية الصحف التي ينتمون إليها، حيث بلغت قيمة اختبار F (١٣.٠٦٧)، ودرجة الحرية (٢)، وعند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٠٠). حيث تبين النتائج ارتفاع الاتجاهات االإيجابية لدى صحفيي الصحف القومية، بمتوسط حسابي (٢.٦٠٠٠)، بينما تقل الاتجاهات نفسها لدى صحفيي الصحف الخاصة، بمتوسط حسابي (١.٠٠٠٠)، في حين تقل الاتجاهات الإيجابية أكثر لدى صحفيي الصحف الحزبية، بمتوسط حسابي يبلغ (٠.٢٠٠٠).

كذلك توضح بيانات الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الاتجاهات السلبية لدى الصحفيين المبحوثين نحو طبيعة المعلومات التي تتعلق بالأمن القومي تبعا لاختلاف ملكية الصحف التي ينتمون إليها، حيث بلغت قيمة اختبار F (٥.٧٢٧)، ودرجة الحرية (٢)، وعند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٠٦). حيث تبين النتائج انخفاض الاتجاهات السلبية لدى صحفيي الصحف القومية، بمتوسط حسابي (-١.٠٠٠٠)، بينما تقل الاتجاهات نفسها لدى صحفيي الصحف الخاصة والحزبية بشكل متساو، بمتوسط حسابي (٠.٢٠٠٠).

خامساً: الفروق بين رؤية المبحوثين لمدى موائمة التشريعات الإعلامية الجديدة في مصر تبعا لاختلاف نمط ملكية المؤسسة

جدول (٢٦) يوضح الفروق المعنوية بين رؤية أساتذة الجامعات لمدى موائمة التشريعات الإعلامية الجديدة في مصر تبعا لاختلاف ملكية الجامعة

رؤية المبحوثين لمدى موائمة التشريعات الإعلامية الجديدة في مصر بين مقتضيات الأمن القومي وحق الحصول على المعلومات	ملكية الجامعة	ك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	t	الدلالة المعنوية	
	حكومية	٢٧	١.٧٧٧٨	٠.٦٤٠٥١	٤٣	١.٧١١	٠.٠٩٩	غير دالة
	خاصة	١٨	١.٣٣٣٣	٠.٩٧٠١٤				

تظهر بيانات الجدول عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤية المبحوثين من أساتذة الجامعات لمدى موائمة التشريعات الإعلامية الجديدة في مصر بين مقتضيات الأمن القومي وحق الحصول على المعلومات ونمط ملكية الجامعات التي ينتمون إليها.

جدول (٢٧) يوضح الفروق المعنوية بين رؤية الصحفيين لمدى موائمة التشريعات الإعلامية الجديدة في مصر تبعا لاختلاف ملكية الصحيفة

رؤية المبحوثين لمدى موائمة التشريعات الإعلامية الجديدة في مصر بين مقتضيات الأمن القومي وحق الحصول على المعلومات	ملكية الصحيفة	ك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	F	الدلالة المعنوية	
	قومية	١٥	١.٨٠٠٠	٠.٤١٤٠٤	٢ ٤٢ ٤٤	٠.٣٨٩	٠.٦٨٠	غير دالة
	خاصة	١٥	١.٦٠٠٠	٠.٨٢٨٠٨				
	حزبية	١٥	١.٦٠٠٠	٠.٨٢٨٠٨				
	الإجمالي	٤٥	١.٦٦٦٧	٠.٧٠٧١١				

تظهر بيانات الجدول عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤية المبحوثين من الصحفيين لمدى موائمة التشريعات الإعلامية الجديدة في مصر بين مقتضيات الأمن القومي وحق الحصول على المعلومات ونمط ملكية الصحف التي ينتمون إليها.

الفرض الثاني: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤية المبحوثين لطبيعة الموائمة بين آليات الأمن القومي وحق الصحفي في الحصول على المعلومات تبعاً لاختلاف مستوياتهم التعليمية، وذلك من حيث:

- رؤيتهم لدرجة تهديد ثورة المعلومات للأمن القومي
- طبيعة مهددات الأمن القومي
- رؤيتهم حول درجة مسئولية الصحفيين وسلطات الدولة في الموائمة بين حق الصحفي في المعلومات والمحافظة على الأمن القومي.
- اتجاهاتهم نحو طبيعة المعلومات التي تتعلق بالأمن القومي
- رؤيتهم لمدى موائمة التشريعات الإعلامية الجديدة في مصر بين مقتضيات الأمن القومي وحق الحصول على المعلومات

أولاً: الفروق بين رؤية المبحوثين لدرجة تهديد ثورة المعلومات للأمن القومي تبعا لاختلاف مستوياتهم التعليمية

جدول (٢٨) يوضح الفروق المعنوية بين رؤية المبحوثين لدرجة تهديد ثورة المعلومات للأمن القومي تبعا لاختلاف مستوياتهم التعليمية

درجة تهديد ثورة المعلومات للأمن القومي	المؤهل الدراسي	ك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	F	الدلالة المعنوية	
	بكالوريوس	٤٢	٠.٩٢٨٦	٠.٢٦٠٦٦	٢	٦.٩١٤	٠.٠٠٢	دالة
	ماجستير	١٢	٠.٥٠٠٠	٠.٥٢٢٢٣	٨٧			
	دكتوراه	٣٦	٠.٨٣٣٣	٠.٣٧٧٩٦	٨٩			
	الإجمالي	٩٠	٠.٨٣٣٣	٠.٣٧٤٧٧				

تبين بيانات الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤية المبحوثين لدرجة تهديد ثورة المعلومات للأمن القومي تبعا لاختلاف مستوياتهم التعليمية، حيث بلغت قيمة اختبار F (٦.٩١٤)، ودرجة الحرية (٢)، وعند مستوى معنوية (٠.٠٠٢). حيت يتضح أن الحاصلين على درجة البكالوريوس هم الأكثر تأكيدا على أن ثورة المعلومات تشكل تهديدا للأمن القومي بمتوسط حسابي (٠.٩٢٨٦)، يليهم في الترتيب الثاني الحاصلون على درجة الدكتوراه بمتوسط حسابي (٠.٨٣٣٣)، ثم يأتي في الترتيب الأخير الحاصلون على درجة الماجستير بمتوسط حسابي (٠.٥٠٠٠) .

ثانيا: الفروق بين رؤية المبحوثين لطبيعة مهددات الأمن القومي تبعا لاختلاف مستوياتهم التعليمية

جدول (٢٩) يوضح الفروق المعنوية بين رؤية المبحوثين لطبيعة مهددات الأمن القومي تبعا لاختلاف مستوياتهم التعليمية

طبيعة المهددات	المؤهل الدراسي	ك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	F	الدلالة المعنوية	
مهددات أمنية	بكالوريوس	٤٢	١.٧١٤٣	١.٠٤٢٦٤	٢ ٨٧ ٨٩	١٧.١٠٩	٠.٠٠٠	دالة
	ماجستير	١٢	٠.٥٠٠٠	٠.٩٠٤٥٣				
	دكتوراه	٣٦	٠.٠٠٠٠	١.٦٥٦١٦				
	الإجمالي	٩٠	٠.٨٦٦٧	١.٥٣٠٢٢				
مهددات سياسية	بكالوريوس	٤٢	٠.٤٢٨٦	١.٥٦٣٩٧	٢ ٨٧ ٨٩	٠.٠٧٧	٠.٩٢٦	غير دالة
	ماجستير	١٢	٠.٥٠٠٠	٠.٩٠٤٥٣				
	دكتوراه	٣٦	٠.٣٣٣٣	١.٣٩٣٨٦				
	الإجمالي	٩٠	٠.٤٠٠٠	١.٤١٢٦٢				
مهددات اجتماعية	بكالوريوس	٤٢	٠.١٤٢٩	١.٢٠١٠٤	٢ ٨٧ ٨٩	١.٩٩٩	٠.١٤٢	غير دالة
	ماجستير	١٢	٠.٥٠٠٠-	٠.٩٠٤٥٣				
	دكتوراه	٣٦	٠.٣٣٣٣	١.٣٩٣٨٦				
	الإجمالي	٩٠	٠.١٣٣٣	١.٢٦٤٩١				
مهددات متعلقة بالهوية	بكالوريوس	٤٢	٠.٨٥٧١-	١.٤٧٤٥٢	٢ ٨٧ ٨٩	١.٣٧٤	٠.٢٥٩	غير دالة
	ماجستير	١٢	١.٠٠٠٠-	١.٠٤٤٤٧				
	دكتوراه	٣٦	٠.٣٣٣٣-	١.٨٢٠٥٢				
	الإجمالي	٩٠	٠.٦٦٦٧-	١.٥٨٦٤٦				

تظهر النتائج بالجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤية المبحوثين للمهددات الأمنية للأمن القومي ومستوياتهم التعليمية، حيث تبل قيمة F (١٧.١٠٩)، ودرجة الحرية (٢)، ومستوى المعنوية (٠.٠٠٠).

وعلى العكس من ذلك، أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين بين رؤية المبحوثين للمهددات (السياسية، الاجتماعية، المتعلقة بالهوية) ومستوياتهم التعليمية.

ثالثا: الفروق بين رؤية المبحوثين رؤية المبحوثين حول درجة المسئولية في الموائمة تبعا لاختلاف مستوياتهم التعليمية

جدول (٣٠) يوضح الفروق المعنوية بين رؤية المبحوثين لدرجة المسؤولية في الموائمة تبعا لاختلاف مستوياتهم التعليمية

رؤية المبحوثين حول درجة المسئولية في الموائمة بين حق الصحفي في المعلومات والمحافظة على الأمن القومي.	المؤهل الدراسي	ك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	F	الدلالة المعنوية	
درجة مسؤولية الصحفيين	بكالوريوس	٤٢	٨.٥٠٠٠	٠.٧٤٠٨٠	٢ ٨٧ ٨٩	٤.٠١١	٠.٠٢٢	دالة
	ماجستير	١٢	٨.٢٥٠٠	٠.٨٦٦٠٣				
	دكتوراه	٣٦	٨.٨٣٣٣	٠.٥٦٠٦١				
	الإجمالي	٩٠	٨.٦٠٠٠	٠.٧١٥٧٩				
درجة مسؤولية سلطات الدولة	بكالوريوس	٤٢	٦.٤٢٨٦	٠.٨٣٠٦٠	٢ ٨٧ ٨٩	١٧.٥٠٢	٠.٠٠٠	دالة
	ماجستير	١٢	٧.٢٥٠٠	١.١٣٨١٨				
	دكتوراه	٣٦	٧.٧٥٠٠	١.١٠٥١٨				
	الإجمالي	٩٠	٧.٠٦٦٧	١.١٥٩٢٣				

أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤية المبحوثين لدرجة المسئولية في الموائمة بين حق الصحفي في المعلومات والمحافظة على الأمن القومي ومستويات تعليمهم، حيث بلغت قيمة اختبار F (٤.٠١١)، ودرجة الحرية (٢)، وعند مستوى معنوية (٠.٠٢٢).فقد ظهر أن المبحوثين الحاصلين على درجة الدكتوراه هم الأكثر تأكيدا على أن الصحفيين مسئولون عن تلك الموائمة بمتوسط حسابي(٨.٨٣٣٣)، بينما حل الحاصلون على درجة البكالوريوس في الترتيب الثاني من التأكيد بمتوسط حسابي(٨.٥٠٠٠)، أما الحاصلون على درجة الماجستير فحلوا في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي (٨.٢٥٠٠).

كذلك أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤية المبحوثين لدرجة المسئولية في الموائمة بين حق الصحفي في المعلومات والمحافظة على الأمن القومي ومستويات تعليمهم، حيث بلغت قيمة اختبار F (١٧.٥٠٢)، ودرجة الحرية (٢)، وعند مستوى معنوية (٠.٠٠٠).فقد ظهر أن المبحوثين الحاصلين على درجة الدكتوراه هم الأكثر تأكيدا على أن

الصحفيين مسئولون عن تلك الموائمة بمتوسط حسابي (٧.٧٥٠٠)، بينما حل الحاصلون على درجة الماجستير في الترتيب الثاني من التأكيد بمتوسط حسابي (٧.٢٥٠٠)، أما الحاصلون على درجة البكالوريوس فحلوا في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي (٦.٤٢٨٦).

رابعاً: الفروق بين اتجاهات المبحوثين نحو طبيعة المعلومات التي تتعلق بالأمن القومي تبعا لاختلاف مستوياتهم التعليمية

جدول (٣١) يوضح الفروق المعنوية بين اتجاهات المبحوثين نحو طبيعة المعلومات تبعا لاختلاف مستوياتهم التعليمية

الاتجاهات نحو طبيعة المعلومات التي تتعلق بالأمن القومي	المؤهل الدراسي	ك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	F	الدلالة المعنوية	
الاتجاهات الإيجابية	بكالوريوس	٤٢	١.٤٢٨٦	١.٥٦٣٩٧	٢ ٨٧ ٨٩	٩.١٣٦	٠.٠٠٠	دالة
	ماجستير	١٢	٠.٥٠٠٠	١.٧٣٢٠٥				
	دكتوراه	٣٦	٢.٣٣٣٣	٠.٩٥٦١٨				
	الإجمالي	٩٠	١.٦٦٦٧	١.٤٩٩٠٦				
الاتجاهات السلبية	بكالوريوس	٤٢	٠.٢٨٥٧-	١.٢٣٥٣٧	٢ ٨٧ ٨٩	٥٦.٠٦٨	٠.٠٠٠	دالة
	ماجستير	١٢	٠.٥٠٠٠-	٠.٩٠٤٥٣				
	دكتوراه	٣٦	٢.٦٦٦٧-	٠.٧٥٥٩٣				
	الإجمالي	٩٠	١.٢٦٦٧-	١.٥٣٤٦٢				

كشفت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الاتجاهات الإيجابية للمبحوثين نحو طبيعة المعلومات التي تتعلق بالأمن القومي ومستوياتهم العلمية. حيث بلغت قيمة F (٩.١٣٦)، ودرجة الحرية (٢)، ومستوى المعنوية (٠.٠٠٠). فالحاصلون على درجة الدكتوراه جاءت اتجاهاتهم الإيجابية أعلى بمتوسط حسابي (٢.٣٣٣٣)، وفي الترتيب الثاني جاءت اتجاهات الحاصلين على درجة البكالوريوس بمتوسط حسابي(١.٤٢٨٦)، بينما جاءت اتجاهات الحاصلين على درجة البكالوريوس في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي (٠.٥٠٠٠).

النتائج كشفت كذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الاتجاهات السلبية للمبحوثين نحو طبيعة المعلومات التي تتعلق بالأمن القومي ومستوياتهم العلمية. حيث بلغت قيمة F (٥٦.٠٦٨)، ودرجة الحرية (٢)، ومستوى المعنوية(٠.٠٠٠). حيث تبين أن الحاصلين على درجة الدكتوراه هم أصحاب الاتجاهات السلبية الأعلى بمتوسط حسابي (-٢.٦٦٦٧)، يليهم

الحاصلون على درجة البكالوريوس بمتوسط حسابي(-٠.٢٨٥٧)، ثم الحاصلون على درجة الماجستير بمتوسط حسابي (-٠.٥٠٠٠).

خامساً: الفروق بين رؤية المبحوثين لمدى موائمة التشريعات الإعلامية الجديدة في مصر تبعا لاختلاف مستوياتهم التعليمية

جدول (٣٢) يوضح الفروق المعنوية بين رؤية المبحوثين لمدى موائمة التشريعات الإعلامية الجديدة في مصر تبعا لاختلاف مستوياتهم التعليمية

رؤية المبحوثين لمدى موائمة التشريعات الإعلامية الجديدة في مصر بين مقتضيات الأمن القومي وحق الحصول على المعلومات	المؤهل الدراسي	ك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	F	الدلالة المعنوية	
	بكالوريوس	٤٢	١.٧٨٥٧	٠.٥٦٤٦٤	٢	٥.٦٢٥	٠.٠٠٥	دالة
	ماجستير	١٢	١.٠٠٠٠	١.٠٤٤٤٧	٨٧			
	دكتوراه	٣٦	١.٦٦٦٧	٠.٧٥٥٩٣				
	الإجمالي	٩٠	١.٦٣٣٣	٠.٧٥٦٢٥	٨٩			

أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤية المبحوثين لمدى موائمة التشريعات الإعلامية الجديدة في مصر بين مقتضيات الأمن القومي وحق الحصول على المعلومات ومستوياتهم التعليمية. حيث بلغت قيمة F (٥.٦٢٥)، ودرجة الحرية (٢)، ومستوى المعنوية (٠.٠٠٥). وكما تظهر النتائج فإن المبحوثين الحاصلين على درجة البكالوريوس هم الأكثر تأكيدا على أن التشريعات الإعلامية الجديدة في مصر توائم بين مقتضيات الأمن القومي وحق الحصول على المعلومات بمتوسط حسابي(١.٧٨٥٧)، يليهم في الترتيب المبحوثون الحاصلون على درجة الدكتوراه في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي(١.٦٦٦٧)، بينما جاء الحاصلون على درجة الماجستير في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي(١.٠٠٠٠).

الفرض الثالث: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤية المبحوثين لطبيعة الموائمة بين آليات الأمن القومي وحق الصحفي في الحصول على المعلومات تبعاً لاختلاف درجة معرفتهم بالتشريعات الإعلامية، وذلك من حيث:

- رؤيتهم لدرجة تهديد ثورة المعلومات للأمن القومي
- طبيعة مهددات الأمن القومي

- رؤيتهم حول درجة مسئولية الصحفيين وسلطات الدولة في الموائمة بين حق الصحفي في المعلومات والمحافظة على الأمن القومي.
- اتجاهاتهم نحو طبيعة المعلومات التي تتعلق بالأمن القومي
- رؤيتهم لمدى موائمة التشريعات الإعلامية الجديدة في مصر بين مقتضيات الأمن القومي وحق الحصول على المعلومات

أولا: الفروق بين رؤية المبحوثين لدرجة تهديد ثورة المعلومات للأمن القومي تبعا لاختلاف درجة معرفتهم بالتشريعات الإعلامية

جدول (٣٣) يوضح الفروق المعنوية بين رؤية المبحوثين لدرجة تهديد ثورة المعلومات للأمن القومي تبعا لاختلاف معرفتهم بالتشريعات الإعلامية

درجة تهديد ثورة المعلومات للأمن القومي	درجة معرفة المبحوثين بالتشريعات الإعلامية	ك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	F	الدلالة المعنوية	
	ضعيف	٦	١.٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٢ ٨٧ ٨٩	٠.٦٦٢	٠.٥١٨	غير دالة
	متوسط	٣٦	٠.٨٣٣٣	٠.٣٧٧٩٦				
	عالي	٤٨	٠.٨١٢٥	٠.٣٩٤٤٤				
	الإجمالي	٩٠	٠.٨٣٣٣	٠.٣٧٤٧٧				

كشفت النتائج عدم وجود فروق فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين رؤية المبحوثين لدرجة تهديد ثورة المعلومات للأمن القومي وبين مدى معرفتهم بالتشريعات الإعلامية، حيث بلغ مستوى المعنوية (٠.٥١٨).

ثانيا: الفروق بين رؤية المبحوثين لطبيعة مهددات الأمن القومي تبعا لاختلاف درجة معرفتهم بالتشريعات الإعلامية

جدول (٣٤) يوضح الفروق المعنوية بين رؤية المبحوثين لطبيعة مهددات الأمن القومي تبعا لاختلاف معرفتهم بالتشريعات الإعلامية

طبيعة المهددات	درجة معرفة المبحوثين بالتشريعات الإعلامية	ك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	F	الدلالة المعنوية	
مهددات أمنية	ضعيف	٦	٢.٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٢ ٨٧ ٨٩	١.٩٩٨	٠.١٤٢	غير دالة
	متوسط	٣٦	٠.٦٦٦٧	١.٧٢٣٧٨				
	عالي	٤٨	٠.٨٧٥٠	١.٤٢٣٥٩				
	الإجمالي	٩٠	٠.٨٦٦٧	١.٥٣٠٢٢				
مهددات سياسية	ضعيف	٦	١.٠٠٠٠	١.٠٩٥٤٥	٢ ٨٧ ٨٩	٠.٥٨٣	٠.٥٦٠	غير دالة
	متوسط	٣٦	٠.٣٣٣٣	١.١٢١٢٢				
	عالي	٤٨	٠.٣٧٥٠	١.٦٣٢٤٥				
	الإجمالي	٩٠	٠.٤٠٠٠	١.٤١٢٦٢				
مهددات اجتماعية	ضعيف	٦	١.٠٠٠٠	١.٠٩٥٤٥	٢ ٨٧ ٨٩	٢.٧٢٧	٠.٠٧١	غير دالة
	متوسط	٣٦	٠.١٦٦٧-	١.٢٩٨٣٥				
	عالي	٤٨	٠.٢٥٠٠	١.٢١١٦٥				
	الإجمالي	٩٠	٠.١٣٣٣	١.٢٦٤٩١				
مهددات متعلقة بالهوية	ضعيف	٦	٠.٠٠٠٠	٢.١٩٠٨٩	٢ ٨٧ ٨٩	١.١٤٦	٠.٣٢٣	غير دالة
	متوسط	٣٦	٠.٥٠٠٠-	١.٦٨١٨٤				
	عالي	٤٨	٠.٨٧٥٠-	١.٤٢٣٥٩				
	الإجمالي	٩٠	٠.٦٦٦٧-	١.٥٨٦٤٦				

كشفت النتائج عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين رؤية المبحوثين لطبيعة مهددات الأمن القومي ومدى معرفتهم بالتشريعات الإعلامية.

ثالثا: الفروق بين رؤية المبحوثين رؤية المبحوثين حول درجة المسئولية في الموائمة تبعا لاختلاف درجة معرفتهم بالتشريعات الإعلامية

جدول (٣٥) يوضح الفروق المعنوية بين رؤية المبحوثين لدرجة المسؤولية في الموائمة تبعا لاختلاف معرفتهم بالتشريعات الإعلامية

رؤية المبحوثين حول درجة المسئولية في الموائمة بين حق الصحفي في المعلومات والمحافظة على الأمن القومي.	درجة معرفة المبحوثين بالتشريعات الإعلامية	ك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	F	الدلالة المعنوية	
درجة مسؤولية الصحفيين	ضعيف	٦	٩.٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٢ ٨٧ ٨٩	١.٠١٣	٠.٣٦٧	غير دالة
	متوسط	٣٦	٨.٥٨٣٣	٠.٦٤٩١٨				
	عالي	٤٨	٨.٥٦٢٥	٠.٧٩٦٤٣				
	الإجمالي	٩٠	٨.٦٠٠٠	٠.٧١٥٧٩				
درجة مسؤولية سلطات الدولة	ضعيف	٦	٧.٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٢ ٨٧ ٨٩	٩.٠٥٢	٠.٠٠٠	دالة
	متوسط	٣٦	٦.٥٠٠٠	١.٠٥٥٦٠				
	عالي	٤٨	٧.٥٠٠٠	١.١٢٩٨٧				
	الإجمالي	٩٠	٧.٠٦٦٧	١.١٥٩٢٣				

كشفت النتائج عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين رؤية المبحوثين لدرجة مسئولية الصحفيين في الموائمة بين حق الصحفي في المعلومات والمحافظة على الأمن القومي ودرجة معرفتهم بالتشريعات الإعلامية، حيث بلغ مستوى الدلالة المعنوية(٠.٣٦٧).

في حين كشفت النتائج وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين رؤية المبحوثين لدرجة مسئولية سلطات الدولة في الموائمة بين حق الصحفي في المعلومات والمحافظة على الأمن القومي ودرجة معرفتهم بالتشريعات الإعلامية، حيث بلغ بلغت قيمة F (٩.٠٥٢)، ودرجة الحرية(٢)، ومستوى الدلالة المعنوية (٠.٠٠٠).

رابعاً: الفروق بين اتجاهات المبحوثين نحو طبيعة المعلومات التي تتعلق بالأمن القومي تبعا لاختلاف درجة معرفتهم بالتشريعات الإعلامية

جدول (٣٦) يوضح الفروق المعنوية بين اتجاهات المبحوثين نحو طبيعة المعلومات تبعا لاختلاف معرفتهم بالتشريعات الإعلامية

الاتجاهات نحو طبيعة المعلومات التي تتعلق بالأمن القومي	درجة معرفة المبحوثين بالتشريعات الإعلامية	ك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	F	الدلالة المعنوية	
الاتجاهات الإيجابية	ضعيف	٦	٢.٠٠٠٠	١.٠٩٥٤٥	٢ ٨٧ ٨٩	١.٥١٩	٠.٢٢٥	غير دالة
	متوسط	٣٦	١.٣٣٣٣	١.٣٩٣٨٦				
	عالي	٤٨	١.٨٧٥٠	١.٥٩٢٨٧				
	الإجمالي	٩٠	١.٦٦٦٧	١.٤٩٩٠٦				
الاتجاهات السلبية	ضعيف	٦	١.٠٠٠٠	٢.١٩٠٨٩	٢ ٨٧ ٨٩	٩.٢٠٣	٠.٠٠٠	دالة
	متوسط	٣٦	-١.٦٦٦٧	٠.٩٥٦١٨				
	عالي	٤٨	-١.٢٥٠٠	١.٥٧٧٧٧				
	الإجمالي	٩٠	-١.٢٦٦٧	١.٥٣٤٦٢				

كشفت النتائج عن وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات المبحوثين نحو طبيعة المعلومات التي تتعلق بالأمن القومي ودرجة معرفتهم بالتشريعات الإعلامية.

خامساً: الفروق بين رؤية المبحوثين لمدى موائمة التشريعات الإعلامية الجديدة في مصر تبعا لاختلاف درجة معرفتهم بالتشريعات الإعلامية

جدول (٣٧) يوضح الفروق المعنوية بين رؤية المبحوثين لمدى موائمة التشريعات الإعلامية الجديدة في مصر تبعا لاختلاف معرفتهم بالتشريعات الإعلامية

رؤية المبحوثين لمدى موائمة التشريعات الإعلامية الجديدة في مصر بين مقتضيات الأمن القومي وحق الحصول على المعلومات	درجة معرفة المبحوثين بالتشريعات الإعلامية	ك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	F	الدلالة المعنوية	
	ضعيف	٦	١.٠٠٠٠	١.٠٩٥٤٥	٢ ٨٧ ٨٩	٢.٦٢٨	٠.٠٧٨	غير دالة
	متوسط	٣٦	١.٧٥٠٠	٠.٦٠٣٥٦				
	عالي	٤٨	١.٦٢٥٠	٠.٧٨٨٨٩				
	الإجمالي	٩٠	١.٦٣٣٣	٠.٧٥٦٢٥				

أظهرت النتائج عدم فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين رؤية المبحوثين لمدى موائمة التشريعات الإعلامية الجديدة في مصر ومدى معرفتهم بالتشريعات الإعلامية.

مناقشة النتائج:

استهدف البحث التوصل إلى آليات يمكن من خلالها تحقيق الموائمة بين مقتضيات الأمن القومي وحق الصحفي في الحصول على المعلومات في ظل الثورة المعلوماتية، التي أفرزت جدلا واسعا بين فريقين؛ الأول: يرجع إليها الفضل في خلق فضاءات أرحب لممارسة حرية التعبير، والثاني: يراها مساحة لزعزعة استقرار الدول وتهديد أمنها الوطني وسيادتها، من ورائ ستار السعي للحصول على المعلومات وتلقيها وحرية التعبير. وبالتالي يسعى هذا البحث إلى الوصول إلى نقطة التقاء في خضم هذه الثورة المعلوماتية بين حق الصحفيين في الحصول على المعلومات وضرورات الأمن القومي.

وما يؤكد ضرورة الوصول إلى نقطة الالتقاء تلك، ما خلصت إليه نتائج الدراسة بأن النسبة الغالبة من المبحوثين يرون أن ثورة المعلومات تهدد الأمن القومي بدرجة كبيرة، بينما كان لافتا أن أيا من المبحوثين يرون أن ثورة المعلومات لا تؤثر على الأمن القومي على الإطلاق. ويمكن إرجاع ذلك إلى التجارب السابقة من الاضطرابات التي مرت بها مصر لا سيما في الفترات التي سبقت وتلت ثورة ٢٥ يناير، والفترة التي تلت ثورة الثلاثين من يونيو، والتي لوحظ فيها كيف أن حروب الجيل الرابع استهدفت التأثير في العقول والأفكار والحالة النفسية والمعنوية للوصول إلى زعزعة الاستقرار والهدم الداخلي، بإطلاق الشائعات وبشكل يومي، لزعزعة الاستقرار وخلق حالة من عدم الثقة والتأثير علي الحالة المعنوية. وهنا تجدر الإشارة إلى تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، الذي كشف أنه خلال الثلث الثاني من عام ٢٠١٩ تم رصد نحو ٥٣ ألف شائعة.

وفيما يتعلق بطبيعة المعلومات التي تتعلق بالأمن القومي من وجهة نظر المبحوثين، خلصت النتائج إلى أن المعلومات المتعلقة بالخطط والعمليات والقدرات الدفاعية، والمعلومات الخاصة بمكافحة الإرهاب، والمعلومات الاستخباراتية جاءت في مقدمة تلك المعلومات، وفي الترتيب التالي جاءت المعلومات المتعلقة بالأحداث الطائفية، يليها المعلومات المتعلقة بالاستقرار المالي والاقتصادي، ثم المعلومات الخاصة بمفاوضات الدولة مع الدول الأخرى، يليها المعلومات التي تم تقديمها في ظروف سرية بموجب قوانين دولة أخرى أو لمدة تزيد عن ٢٠ سنة. وتتفق هذه النتائج مع دراسة (رضا هميسي: 2014) في أن مهددات الأمن القومي لم تعد

مقتصرة في الوقت الراهن على القدرات العسكرية أو الدفاعية وإنما، أصبح ينظر إليها بمفهومها الشامل الذي يتضمن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لحماية أمن الدولة والحفاظ على كيانها؛ من قبيل عدم المساس بالعملة الوطنية أو نشر معلومات أو أخبار زائفة عن الوضعية المالية والاقتصادية للدولة أو الإضرار بالمصالح الدبلوماسية لها، أو محاولة تعكير صفو علاقاتها مع الدول المجاورة لها.

الدراسة خلصت إلى أن فقدان ثقة المحكومين في الحاكم، يأتي في مقدمة تأثيرات ثورة المعلومات على الأمن القومي من وجهة نظر المبحوثين، ثم تحريك الشارع إلى التظاهرات، ثم إثارة النعرات الطائفية بين أبناء الوطن الواحد ،يليها دفع البعض إلى القيام بعمليات إرهابية وتخريبية. وتتفق هذه النتيجة مع مع خلصت إليه دراسة (مسفر أحمد مسفر: ٢٠١٦) في أن التأثيرات السلبية لوسائل التواصل الاجتماعي تنوعت بين تهيئة الفرصة لعمليات الاستقطاب من الشبكات المشبوهة، وزيادة الاحتقان، وتعميق الخلاف بين الحاكم والمحكومين. كما تتفق مع دراسة (Joshua Chukwuere:2018) في أن تكنولوجيا الاتصال كانت إحدى الأدوات المستخدمة لإحداث الفرقة بين أبناء الوطن الواحد، إضافة إلى دفع بعض الأشخاص لارتكاب عمليات إرهابية بعد التغرير بهم من جانب الجماعات الإرهابية المتطرفة. كما تتفق هذه النتائج مع دراسة (رضا هميسي:2013) في أن شبكة الإنترنت يتم استغلالها تجنيد عناصر تستهدف سيادة الدول واستقلالها ووحدة أراضيها. كما تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (سمية حوادسي:2018) في أن التطورات التكنولوجية التي شهدتها وسائل الاتصال وما لحقها من ظهور شبكات التواصل الاجتماعي، أدت إلى انتقال الإرهاب من مرحلة "الإرهاب التقليدي" الذي يتكون من تنظيم وهيكل متمركز في مناطق محددة، والذي كان من اليسير القضاء عليه، أو استهدافه، إلى مرحلة "الإرهاب الالكتروني" العابر للحدود والأوطان. كما تتفق أيضا مع ما خلصت إليه دراسة (عمر يوسفي:2017) في أن تكنولوجيا الاتصال باتت أداة تستخدم لتشويه صورة الأنظمة السياسية من خلال بث رسائل تدعوا للخروج عن القانون وضرب الاستقرار الداخلي.

توصلت الدراسة إلى أن الجهل باعتبارات الأمن القومي، يأتي على رأس الأسباب التي تؤدي لعدم التزام بعض الصحفيين باعتبارات الأمن القومي خلال الممارسة المهنية، ثم السعي لتحقيق السبق الصحفي، يليها الجهل بالقوانين المنظمة للعمل الصحفي، بينما جاءت خدمة انتماءات فكرية وسياسية معينة في الترتيب الرابع، فيما حل الاقتناع بأن كل المعلومات لا بد أن

تكون متاحة في الترتيب الخامس، وفي الترتيب السادس جاء استخدام الصيغ الفضفاضة في صياغة مهددات الأمن القومي، في حين جاء في الترتيب التالي عدم وجود تعريف محدد للأمن القومي، وخدمة أجندات خارجية بوزنين نسبيين متساويين، بينما جاء سبب عدم الإيمان باعتبارات الأمن القومي في الترتيب الأخير. وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (رضوان سلامن: 2018) في أن تكنولوجيا الاتصال أصبحت عزاء الصحفيين والمراسلين والمندوبين في تحقيق السبق الصحفي وكثير من وظائف الإعلام وعلى رأسها الوصول إلى مصادر المعلومات والحصول عليها والتي تعد المادة الخام للصناعة الإعلامية والإخبارية وسط عالم يشهد أحداثا ووقائع كثيرة.

كشفت النتائج أن غالبية المبحوثين اطلعوا على التشريعات الإعلامية المصرية الجديدة، فيما أجابت نسبة ١٠% بأنها لم تطلع على هذه التشريعات. وتتفق هذه النتيجة مع ما خلصت إليه دارسة (سلامة عمر سلامة: ٢٠١٦) في أن بلغت نسبة الصحفيين الذين اطلعوا على الإطار التشريعي لحق الحصول على المعلومات ٦٦.٦٦%، وقد جاء قانون المطبوعات والنشر لعام ١١١٨ م في صدارة القوانين المُ طلَع عليها بنسبة ١٨.٤٧%، يليه القانون الأساسي بنسبة ٦١.٠٦ %، ثم قانون العقوبات بفارق كبير بنسبة ١٢.٦١%، ثم قانون الانتخابات وقانون الإحصاءات العامة، وعدد من القوانين الأخرى بنسب متفاوتة. كما تتفق مع ما خلصت ليه دراسة (ميرال صبري العشري: ٢٠٢٠) ودراسة (Andrea Pettrachin:2018) بخصوص مدى الاطلاع على القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، أوضحت هذه النتيجة أن ٧٤.٥ % من الصحفيين اطلعوا على أغلب مواده القانون بينما ٢٥.٥ % اطلعوا على بعض مواده.

خلصت النتائج إلى أن نسبة ٥٣.٣% من عينة الدراسة يعرفون التشريعات الإعلامية الجديدة في مصر بدرجة كبيرة، بينما أفادت نسبة ٤٠% بأنهم يعرفونها بدرجة متوسطة، أما نسبة ٦.٧ فأجابت بأنها تعرفها بدرجة قليلة. وتتفق هذه النتيجة مع ما خلصت إليه دراسة (2008:Freedom of Information Center of Armenia) في أن ٩٨ من أصل ١٠٥ صحفيين تمت مقابلتهم لديهم معرفة بالتشريعات الإعلامية، ولا سيما حرية المعلومات التي كفلها دستور جمهورية أرمينيا وقانون حرية المعلومات.

أظهرت النتائج أن خصوصية الظروف التي تمر بها البلاد جاءت على رأس الاعتبارات التي يجب أن تراعيها التشريعات الإعلامية المصرية فيما يتعلق بالموائمة بين حق الصحفي في

الحصول على المعلومات ومقتضيات الأمن القومي، وفي الترتيب الثاني جاءت مبادئ الديمقراطية، ثم المواثيق الدولية الخاصة بحق الحصول على المعلومات، وفي الترتيب الأخير جاءت التجارب الدولية الأخرى.

أوضحت النتائج أن الموائمة بين حق الصحفي في الحصول على المعلومات ومقتضيات الأمن القومي تقع بالدرجة الأولى على الصحفي نفسه، من خلال مراعاته لاعتبارات الأمن القومي، وفي المرتبة الثانية جاءت المؤسسة الصحفية، من خلال سياساتها التحريرية، فيما جاءت الهيئة الوطنية للإعلام في الترتيب الثالث، وذلك من خلال تضمين اعتبارات الأمن القومي في مواثيق الشرف الإعلامي، أما السلطة التشريعية فجاءت في الترتيب الرابع وذلك من خلال إصدار القوانين، فيما حلت السلطة التنفيذية في الترتيب الخامس وذلك من خلال تفعيل آلية المحاسبة، أما السلطة القضائية فجاءت في الترتيب الأخير من خلال سرعة الفصل القضائي في القضايا المتعلقة بالأمن القومي وحق الصحفي في الحصول على المعلومات. وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (Godwin B. Okon: 2013) بأن الصحفي عنصر فاعل في دائرة تحقيق الموائمة بين حق الحصول على المعلومات والحفاظ على الأمن القومي، بأن يلقي نظرة متعمقة على المعلومات قبل نشرها للوقوف على مدى احتمالية إضرار تلك المعلومات بالأمن القومي أم لا، وأن يحدد درجة هذا الضرر بناء على مدى سرية المعلومات، ودرجة مصداقية مصادرها، وما إذا كانت هناك طريقة يمكن من خلالها النشر دون المساس بمقتضيات الأمن القومي. كما تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إلية دراسة (صلاح الدين بوجلال:2019) في أنه من المناسب للقاضي في مختلف الدول أن يتبنى النهج الذي مارسه قضاة المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان في تحقيق التوازن المطلوب بين الحماية المكرسة دستوريا في أغلب بلدان العالم لحرية التعبير، وتحديدا ما يرتبط منها بالممارسة الإعلامية، وممارسة الدولة في الوقت نفسه لحقها السيادي في حماية أمنها القومي من مخاطر الإرهاب، وأن منطق هذا المقترح هو أن أغلب الدول تضم أحكاما شبيهة بتلك الواردة في الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان.

وبخصوص الآليات التي يمكن من خلالها تحقيق الموائمة بين حق الصحفي في الحصول على المعلومات والأمن القومي، أظهرت النتائج أن على رأس هذه الآليات جاء عدم التهوين أو التهويل من جانب الصحفي في صياغة المعلومات، وفي الترتيب الثاني جاء عدم إفشاء الصحفيين لأسرار الدولة، بينما جاءت آليات:(عقد ورش عمل لتوعية الصحفيين بقضايا الأمن

القومي، وقيام المؤسسات الإعلامية بتضمين الحرص على مقتضيات الأمن القومي في سياستها التحريرية، ومتابعة السلطة التنفيذية للشائعات المهددة للأمن القومي والرد عليها في الترتيب الرابع، يلي ذلك آلية قيام الدولة بشرح سياساتها المختلفة لتعزيز الثقة بين الشعب والحكومة، ثم حرص الصحفي على الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية، يلي ذلك آلية التوازن التشريعي بين مسئوليات الصحافة وحريتها، ثم مراعاة خصوصية الظروف التي تمر بها الدولة عند وضع التشريعات الإعلامية اللازمة، بينما جاءت آليتا تحديث التشريعات بما يتناسب مع طبيعة المرحلة التي تمر بها البلاد، وتحديد آليات لمحاسبة الصحفيين عند الإخلال بالمعايير المهنية المتعلقة بالأمن القومي، ثم آلية تحديد الحالات التي يحظر فيها حصول الصحفي على المعلومات أو نشرها بشكل دقيق، ثم جاء بعد ذلك آليتا عدم توسع السلطة التنفيذية في حجب المعلومات بذريعة تهديد الأمن القومي إلا إذا كان سبب المنع قانونيا والحرص على التجاوب مع الصحفيين، عدم استخدام صيغ فضفاضة في تعريف الأمن القومي، ثم مراعاة التجارب الدولية الأخرى عند صياغة المواثيق الإعلامية الخاصة بحق الحصول على المعلومات. وتتفق هذ النتائج مع دراسة(عبد الله الإدريسي:2017) بأنه لابد من إجراء اختبارات معينة لتقدير الموقف قبل نشر المعلومات، يستند الاختبار الأول إلى مبدأ التوازن بين المصالح المتنافسة، من جهة حصول الأشخاص على الوثائق العامة، ومن جهة المصلحة التي يحميها القانون في إطار القيود، وهذا الاختبار يسمى باختبار التوازن (balancing test).أما الاختبار الثاني، فيتعلق بتقييم المخاطر التي قد يحدثها الإفصاح عن معلومات أو وثائق معينة، فإذا كانت المعلومات لا تضر بالمصلحة العامة ولا تخرق القانون، ينبغي أن تكون متاحة لعامة الناس، ويسمى باختبار الضرر(harm test).

التوصيات:

١- تصميم برامج توعوية ودليل إرشادي للصحفيين بالتعاون بين نقابة الصحفيين والهيئة الوطنية للصحافة، بهدف تعميق الوعي بإيجابيات وسلبيات ثورة تكنولوجيا المعلومات، وكيفية تحقيق التوازن بين حق الحصول على المعلومات ومقتضيات الأمن القومي.

٢- ضرورة تضمين آليات المحافظة على المحافظة على الأمن القومي ضمن المقررات الدراسية المناسبة لطلاب كليات ومعاهد الإعلام، لرفع درجة الوعي لديهم بأبعاد تلك القضية.

٣- ضرورة حجب المواقع الإلكترونية التي تحرض على العنف وتدعوا لتبني الفكر المتطرف والإرهاب، فهذا الأسلوب يعد من الأساليب المجدية والنافعة.

٤- أن تتحمل الأطراف مسئوليتها في استثمار مواقع التواصل الاجتماعي لتنمية قيم المواطنة، وغرس القيم الدينية والحضارية ونشر الوعي السياسي والاجتماعي، لتجنب العنف والتطرف.

مراجع البحث

(١) سارة سعيد عبد الجواد(٢٠٢٠) الإعلام المصري ودوره في تشكيل معارف طلاب الجامعات نحو قضايا مكافحة الإرهاب وتأثيرها على الأمن القومي، **في: *مجلة البحوث الإعلامية***، كلية الإعلام ،جامعة الأزهر، العدد ٢٤، الجزء السادس، ص ص ٤٢٥١-٤٢٩٨

(٢) صلاح الدين بوجلال (٢٠٢٠) مقاربة المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان في التوفيق بين حرية وسائل الإعلام في التعبير وممارسة الدول حقها في حماية الأمن القومي من مخاطر الإرهاب، **في: مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، جامعة محمد لمين دباغين سطيف٢، الجزائر، مجلد ١٧، العدد ٢، ص ص ١٢٥- ١٣٩.

(3) Gintaras Sumskas (2018) Impact of the Mass Media on the Assessment of Military Threats on National Security, ***Sciendo Lithuanian Annual Strategic Review***, Military Academy of Lithuania, Volume 16,pp 425-454.

(٤) إبراهيم منصور عبد اللطيف (٢٠١٨)، أنماط الإطلاع على الصحف المصرية وأثرها على تشكيل الوعى الإجتماعي بقضايا الأمن القومي، ***رسالة دكتوراه***، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، قسم الاجتماع، شعبة الاتصال والإعلام.

(٥) غـادة أشـرف السـيد عـوض الله(٢٠١٨)، العـوامل المؤثرة علي الأمن الإعلامي المصـري ودورها في تحقيق التوازن بين حق المواطن في المعـرفة والأمن القومي، ***رسالة دكتوراه***، كلية الآداب، قسم الإعلام، جامعة سوهاج.

(6) Osakue stevenson Omoera and thers(2017),The Mass Media's Bearing on the Resolution of Post-Independence Security Issues, ***in: Nigeria, Brazilian Journal of African Studies***, Vol 2, No 3, pp 74-92.

(7) Senaratne B (2017), National Security of Sri Lanka: Importance of Mass Media and Communication, ***in: International Journal of Multidisciplinary Studies***, Vol 4, Issue2, pp 74-92.

(8) Gunther P. Kiefer (2016), The Media and the Impact on National Security Policies, Master Thesis, MALMO UNIVERSITY, School of the Arts and Communication. Web site: https://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:1483299/FULLTEXT01.pdf

(٩) جهاد مصطفى كرم (٢٠١٦)، تقويم مقررات قسم الإعلام التربوي بكلية التربية النوعية في ضوء تناول الصحافة الإلكترونية لتحديات الأمن القومي جامعة كفر الشيخ جمهورية مصر العربية، ***رسالة ماجستير***، جامعة كفر الشيخ، كلية التربية النوعية .

(١٠) محمد الحافظ (٢٠١٥)، الصحافة الإلكترونية ودورها في تعزيز الأمن القومي السوداني، ***رسالة ماجستير***، كلية الإعلام، جامعة الرباط الوطني، منشور في الموقع التالى:
http://repository.ribat.edu.sd/public/uploads/upload/repository/%20%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84_4311995240.pdf

(11) Ahmad Muhammad Auwal (2015), News Media and Security in Nigeria: A Theoretical Analysis, ***in: Global Advanced Research Journal of Educational Research and Review***, Vol. 4(8) pp. 146-153. Web site: http://garj.org/search?q=Auwal

(12) Godwin B. Okon (2013), National Security And Journalism Practice-Emerging Considerations For Nigerian Journalists, ***Global Journal of Arts Humanities and Social Sciences***, Vol.1, No.4, pp.1-5. Web site: http://www.eajournals.org/wp-content/uploads/National-Security-and-Journalism-Practice-Emerging-Considerations-for-Nigerian-Journalists.pdf

(13) Rhea Abraham (2012), Media and National Security, Center for Air Studies, New Delhi. Web site: https://www.researchgate.net/publication/334131117_Media_and_National_Security

(١٤) ممدوح سليمان العامري (٢٠٠٨)، العلاقة بين الصحافة الأردنية والأمن الوطني، رسالة دكتوراه، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم الإنسانية.
منشور في الموقع التالي:
https://meu.edu.jo/libraryTheses/585e3337205b2_1.pdf

(15) William H. Freivogel (2007) Publishing National Security Secrets The Case For "Benign Indeterminacy", ***Journal Of National Security Law & Policy***, Vol. 3:95 Southern Illinois University Carbondale, Illinois, JOURNAL OF NATIONAL SECURITY LAW & POLICY, Vol. 3:95, pp.95-107. Web site: https://jnslp.com/wp-content/uploads/2010/08/03-Freivogel_ver_16_9-21-09.pdf

(١٦) تهاني حسن عز الدين أحمد(٢٠١٨) ،الحق في الحصول على المعلومات طبقا للمادة ٤٧ من الدستور المصري الجديد، ***رسالة ماجستير غير منشورة***، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، قسم القانون العام.

(١٧) رضوان سلامن(٢٠١٤)، حق الصحفي في الوصول إلى مصادر المعلومات والحصول عليها :بين القوانين الدولية والتشريعات الوطنية، ***مجلة العلوم الإنسانية***، العدد 37-36، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

(١٨) عبد الملك على محسن الخولانى، ٢٠١٧، المعاىىر الدولىة لحرىة تداول المعلومات، ***رسالة دكتوراه غىر منشورة***، جامعة أسىوط، كلىة الحقوق، قسم القانون الدولي العام.

(١٩) خرشي الهام(٢٠١٧)، الحق في الحصول على المعلومات البيئية: آليات التفعيل وحدود التمكين، ***في: مجلة جيل حقوق الإنسان***، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، العام الرابع، العدد ١٥، ص ص ١١٧- ١٣٤. منشور في الموقع التالي:
http://jilrc.com/wp-content/uploads/2040/03/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9-%D8%AC%D9%8A%D9%84-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%AF-15.pdf

(٢٠) عبد الله الإدريسي (٢٠١٧)، استثناءات حق الحصول على المعلومة، ***في: مجلة الأبحاث والدراسات القانونية***، المركز المغربي للدراسات والاستشارات القانونية وحل المنازعات، المغرب، ص 91-64.

(21) Oberiri Destiny Apuke (2017) Evaluative Study of the Freedom of Information Act on Journalism Practice in Nigeria***, in: International Journal of Academic Research in Public Policy and Governance***, *Vol. 4, No. 1,* pp.95-107. Web site: https://www.researchgate.net/publication/317083584_Evaluative_Study_of_the_Freedom_of_Information_Act_on_Journalism_Practice_in_Nigeria

(22) Proscovia Svärd, (2017), Freedom of information laws and information access: The case of Sierra Leone***, in: Information Development***, Vol. 33(2) pp, 190–198

(٢٣) سلامة عمر سلامة (٢٠١٦)، واقع حصول الصحفيين الفلسطينيين على المعلومات، ***رسالة ماجستير***، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

(24) A Agirre, M Ruiz, MJ Cantalapiedra (2015): News coverage of immigration detention centres: dynamics between journalists and social movements, ***Revista Latina de Comunicación Social***, 70, pp. 913 - 933. Web site: http://www.revistalatinacs.org/070/paper/1078/48en.html

(25) Ifeoma Dunu and Gregory Obinna Ugbo (2014), The Nigerian journalists' knowledge, perception and use of the freedom of information (FOI) law in journalism practices, ***Journal of Media and Communication Studies***, Vol. 6(1), January, 2014. Web site: https://www.researchgate.net/publication/271185169_The_Nigerian_journalists_knowledge_perception_and_use_of_the_freedom_of_information_FOI_law_in_journalism_practices

(٢٦) لانا خالد سلامة (٢٠١٣)، دور قانون ضمان حق الحصول على المعلومات" في التغطية الإعلامية في الأردن من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط،، الأردن.

(٢٧) سيفان باكراد ميسرود (٢٠١٠)، حق الصحفى فى الحصول على المعلومات وحماية مصادره، ***مجلة الرافدين للحقوق***، كلية الحقوق،جامعة الموصل، العراق، العدد ٤٣، ص ص٢٩٨-٣٤٨.

(28) Freedom of Information Center of Armenia, Access To Information Right Of Journalists (2008), Yerevan. Web site: http://www.foi.am/u_files/file/ACCESS%20FOR%20THE%20MEDIA%20Research%20english%202008%20 (1).pdf

(٢٩)عمرو محمد محمود عبد الحميد ،(٢٠٢٠)، توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعى فى إنتاج المحتوى الإعلامى وعلاقتها بمصداقيته لدى الجمهور المصرى، ***في: مجلة البحوث الإعلامية***، جامعة الأزهر، المجلد ٥٥، ج٥، ص ص٢٧٩٧-٢٨٦٠

(٣٠) أيمن محمد إبراهيم، ٢٠٢٠، اتجاهات القائمين بالإتصال نحو استخدام تقنيات الذكاء الإصطناعى فى المؤسسات الصحفية المصرية والسعودية دراسة ميدانية فى إطار النظرية الموحدة لقبول واستخدام التكنولوجيا (UTAUT)، ***في: مجلة البحوث الإعلامية***، جامعة الأزهر، المجلد ٥٣، – ج٢، ص ص٤٤٨-٥٢٦

(31) Matt Warman, (2019), Cyber Security Incentives and Regulation Review 2020: Call for Evidence, in: Department for Digital, Culture, Media and Sport. Web site: https://www.gov.uk/government/publications/cyber-security-incentives-regulation-review-call-for-evidence

(٣٢) رامى محمود محمد عبد المجيد، (٢٠١٨)، الصحافة الإلكترونية وتأثيرها على الحقوق والحريات: دراسة مقارنة، ***رسالة دكتوراة غير منشورة***، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، قسم القانون الدستورى

(٣٣) وفاء جمال دروىش (٢٠١٧)، المسؤولية الاجتماعية والتشريعية والأخلاقية للصحافة الإلكترونية، ***رسالة دكتوراه غير منشورة***، جامعة الزقازيق، كلية الآداب، قسم الإعلام.

(٣٤) أحمد حسين، (٢٠١٧)، استراتيجيات الإدارة الصحفية في التصدى للتحديات التى تواجه الصحافة المطبوعة: دراسة ميدانية على مدير المؤسسات الصحفية المصرية، ***في: مجلة البحوث الإعلامية***، جامعة الأزهر، العدد ٤٧، ص ص١١٥-١٤٤

(٣٥) شريهان محمد توفيق (٢٠١٦) المسئولية الأخلاقية للإعلام الجديد، ***رسالة دكتوراه غير منشورة***، جامعة أسيوط،، كلية الآداب قسم الإعلام

(٣٦) مي عبدالله. (٢٠١٤)، إشكاليات الإطار التشريعي والتنظيمي للصحافة في لبنان في عصر عولمة الاتصال، ***في: مؤتمر الملتقى الدولي معهد الصحافة وعلوم الأخبار***، صحفيو اليوم في عصر عولمة الاتصال مثال الدول العربية والإفريقية.

(37) Zeenath Haniff, (2012), "Niche Theory in New Media: Is Digital Overtaking the Print Magazine Industry?", ***Master Thesis*** , Las Vegas, Hank Greenspun School of Journalism and Media Studies, Greenspun College of Urban Affairs, the Graduate College, University of Nevada. Web site: https://digitalscholarship.unlv.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2572&context=thesesdissertations

(38) Hilary E. Parker, (2012), Print media in the Digital age: Creating Conversation and Community, ***Master Thesis***, Washingtonk Gonzaga University, Faculty in Communication and Leadership Studies. Web site: https://search.proquest.com/openview/56e03a0bae877fde1b88a90686a0c9e2/1?pq-origsite=gscholar&cbl=18750&diss=y

(٣٩) قوراري صونية، (٢٠١١)، اتجاهات جمهور الطلبة نحو الصحافة الإلكترونية:دراسة ميدانية على عينة من الطلبة الجامعيين المستخدمين للإنترنت في جامعة بسكرة، ***رسالة ماجستير***، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية.

(٤٠) إبراهيم البيومى غانم، *مناهج البحث وأصول التحليل فى العلوم الاجتماعية – دليل علمى لإعداد البحوث ومهارات عرضها فى الندوات العلمية*، **ط١ (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٨) ص٦١.**

(٤١) **مازن عبد الرحمن حسن، أثر النظام الانتخابى على النظام الحزبى – دراسة الحالة الألمانية**، *رسالة ماجستير*، **كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص٢١-٢٢.**

(٤٢) **خالدين ضيائى تاج الدين أفغانى، تأثير السياسات الأمريكية على نظام الحكم فى أفغانستان (٢٠٠١-٢٠٠٩م)**، *رسالة ماجستير*، **كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١١، ص٢١.**

(٤٣) **فيصل سعيد قاسم حمود، السلطة التشريعية فى النظام السياسى اليمنى (١٩٩٧-٢٠٠٠)**، *رسالة ماجستير*، **معهد الدراسات والبحوث العربية، جامعة الدول العربية، ٢٠٠٤، ص٥.**

(٤٤) عادل ثابت، ***النظم السياسية*** (الإسكندرية: دار الجامعة الجديد للنشر، ١٩٩٩) ص٩٥-٩٦.

(٤٥) منظمة الأمم المتحدة، قرار رقم (٥٩) من النظام الأساسي، منشور في الموقع التالي: https://www.un.org/ar/about-un/

(٤٦) **عواطف عبد الرحمن**، هموم الصحافة والصحفيين في مصر **(القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٥) ص ١٣٣**

(٤٧) الدستور المصري، **المادة رقم (٦٨)، عام ٢٠١٤**

(٤٨) **قانون رقم ١٨٠ لسنة ٢٠١٨، الجريدة الرسمية، العدد(٣٤) مكرر(هـ)،٢٧ أغسطس، ٢٠١٨**